الأبعاد الجغرافية للتجارة الخارجية لجمهورية السودان خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١

محمد جمال سيد أحمد *

مقدمة :

مما لا شك فيه أن حجم التجارة الخارجية لدولة ما إنما يعبر بطريقة فعالة عن اقتصاديات هذه الدولة ، كذلك الحال فغالبا ما تبرز أنشطة اقتصادية محددة تكون لها الصفه الغالبة خاصة فى الدول التى تدخل فى اطار العالم النامى . وعلى الرغم من ذلك فان وراء هذا الشكل غالبا ما تكون مجموعة من الأبعاد الجغرافية تبحث وتفسر أسباب وعوامل ظهور مثل هذه التجارة الخارجية بأحجامها لأية دولة ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة تزخر منها الجغرافيا بنصيب هائل فى إعطاء التحليلات والتفسيرات والمعالجات ، ويرجع ذلك الدور الهام والذى برز بشكل فعال فى السنوات الأخيرة إلى محاولة الاقتصاديين تزويد أنفسهم بقدر من الجغرافيا الاقتصادية وكذلك الحال عند الجغرافى الذى حرص على أن يزود نفسه بقدر من الاقتصاد ، فكثيرا ما تكون الظروف الجغرافية التى وراء الانتاج لها الغلبة وأعظم الأثر وراء تفسير الكثير من حركات التجارة الدولية . وكذلك الحال بالنسبة للتجارة المحلية Domestic Trade على أن يتم ذلك من خلال تحليل له صفة الأسباب مما يفرض على عاتق دارس الجغرافيا الاقتصادية أن يكون على قدر ليس بالقليل بفروع علم الجغرافيا المختلفة سواء الطبيعة منها أو البشرية .

---

* باحث بمعهد البحوث والدراسات العربية .

(*مجلة البحوث والدراسات العربية* ، مج ٢٢ ، يوليو / تموز ١٩٩٤ - ص ص ٢٤١ - ٣٠٨) .

وقد يتحقق من وراء ذلك مزيد من تفهم أبعاد الظواهر المختلفة التى تنعكس بدورها على مدى انكماش أو اتساع التجارة الخارجية .

وقد يبدو ذلك أكثر وضوحا إذا كانت الدول لها صفة التخصص فى تجارة معينة وهنا لا مناص من الدراسة والبحث عن أسباب تمتع هذه الدول بالمميزات النسبية التى تنفرد بها عن غيرها من الدول والتى غالبا ما تكمن فى تفسير كثير من العوامل الجغرافية ، وبطبيعة الحال تظهر هذه العوامل بصورة واضحة إذا كانت الدولة التى نقوم بدراستها هى السودان التى تنعكس عليها العوامل الجغرافية والتى لها السبق فى توضيح ملامح تجارتها الخارجية التى أدت إلى ظهورها كدولة أحادية النشاط ويظهر ذلك جليا فى تجارتها التى لا تتجاوز المنتجات الزراعية الأولية والحيوانية التى هى جزء لا يتجزأ من جغرافية الانتاج الزراعى ، هذا ما يمكن أن نبرزه من عوامل جغرافية لها آثارها على التجارة الخارجية .

ولعل فى ندرة البيانات الاحصائية عن السودان ، وكذلك تعذر الحصول عليها شأنها فى ذلك شأن كثير من الدول يجعل من طبيعة البحث والاسهام العلمى عن هذه الدول امرا ليس باليسير مما يقف حائلا أمام البعض ويحجبهم عن معالجة بعض الموضوعات إلا أن الدافع الذى شجع الباحث على الخوض فى هذا الموضوع هو توافر البيانات التى تمثل جزءا من دراسة الباحث لدرجة الماجستير وحينئذ جاءت فكرة الموضوع من خلال أن ما ورد عنه لا يتعدى حقبة منتصف السبعينيات فى المراجع وبعض الرسائل الجامعية ، ومن هنا أحسست بأن المكتبة العربية تفتقر إلى كثير من الدراسات التى تتعلق بهذا الصدد فى حقبة قريبة من هذا الوقت يمكن أن يكون لها عظيم الأثر والفائدة للباحثين العرب والمهتمين بشئون السودان ، وبخاصة فى ضوء ما تلعبه الظروف الطبيعية التى تظهر بوضوح على دول القارة الأفريقية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة مما يؤثر على التجارة الخارجية لهذه الدول .

وتأتى أهمية هذا البحث بإضافة فترة جديدة لدراسة التجارة الخارجية للسودان فى الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٩١ ، فالسودان دولة عربية تختلف فى امكاناتها عن بقية الأقطار العربية مما يتحتم علينا أن نكثر من الدراسات الاقتصادية التى تتعلق بها فإن مزيدا من التعاون العربى المثمر مع السودان يعنى ارتباطا تكامليا أروع مظاهره توفير الغذاء للعالم العربى ومن هنا فإن الموضوعات الجغرافية التى تعالج مشاكل معينة للخروج بمعدلات تخطيطية مازالت فى مهدها وينتابها القصور ولكن حسبنا أننا نبذل جهدا فى موضوع مازال جديدا وأمل أن تكون هذه الدراسة بداية لسلسلة من الدراسات من قبل الباحثين العرب وتكون نواة لاستكمال دراسات شاملة لكافة البلاد العربية من أجل إثراء الفكر العربى وخدمة المجتمع وبيئته .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
قسم الدراسات والمعلومات العربية

أولا : السمات العامة للتجارة الخارجية السودانية

تبرز السمات العامة من خلال مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية تجعل التجارة الخارجية للسودان مزدهرة تارة كما كان الحال فى الستينيات وضعيفة لا تحقق المرجو منها تارة أخرى فى الثمانينيات ، والسودان قطر تلعب فيه الظروف الجغرافية دورا كبيرا فى ابراز عظم واتساع تجارته أو انخفاضها وذلك على النحو التالى :

(١) جعلت هذه الظروف السمة العامة للاقتصاد السودانى بحيث لا تختلف كثيرا عن معظم البلدان التى تحيط بالسودان باستثناء مصر وبالتالى فله سمة أساسية تكمن فى الدور الذى تلعبه الأنشطة الأولية التى لا تتعدى الزراعة والتى لا تخرج عن مرحلة الانتاج السلعى الذى يعد محور تجارتها الخارجية ، وهذه الأنشطة الأولية أقل أهمية من حيث ما يمكن أن تحدثه من تغييرات بنيوية أساسية للمجتمع فى جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة .

(٢) مازالت الأساليب التقليدية فى الإنتاج الزراعى هى الطاغية (١) وبالتالى فإن السودان أحادية النشاط بالنسبة لما يمكن أن تقدمه من خلال صادراتها التى لا تتسم بالتنوع فهى لا تتعدى الإنتاج النباتى والحيوانى فى صورة الخام دون حدوث أى تعديلات عليها ، والأثر المباشر لهذا النوع من النشاط الاقتصادى المساهم فى التجارة الخارجية نجد له صفة تراجع نسبة مشاركة الزراعة فى التجارة وخاصة إذا كانت معظم الأراضى المنتجة تزرع على المطر مما ينعكس أثره على مقدار ما يمكن أن تصدره وخاصة إذا كانت الظروف الطبيعية التى تهيئ الإنتاج غير مواتية فى حين تتسم الواردات السودانية بالتنوع مما يجعل مشكلة السودان الاقتصادية تتفاقم يوما بعد الآخر نظرا لتأثر الميزان التجارى Balance of Trade الذى يحقق عجزا مستمرا يؤثر بطبيعة الحال على ميزان المدفوعات .Balance of payment .

---

(١) منصور الراوى (١٩٨٤) : « التكامل الاقتصادى – دراسة تحليلة فى التكامل الاقتصادى فى العالم والوطن العربى » ، بغداد ، ص ٥ .

(٢) عجز الزراعة – التى تتم بطرق تقليدية – عن تجهيز الصناعة بمستلزمات الانتاج الأساسية وبالتالى تعظم قيمة السلع المصنعة والتى بدورها تعمل على زيادة معدلات الاستيراد وإذا أضفنا الى ذلك حدوث الجفاف فى بعض السنوات والذى يتسبب عن عامل طبيعى يكمن فى قلة المطر من شأنه أن يعمل على ضعف وتراجع الصادرات السودانية من فترة لأخرى ويعمـــل بدوره على زيادة معدلات الاستيراد من المواد الغذائية والتى تعبر عن حالة العوز أو النقص الاقتصادى Economic Shortage ويتعدى هذا الأثر التجارة الخارجية ليشمل التجارة المحلية أيضا .

ومن هنا يمكن للبعض أن يتصور العلاقة بين المناخ ومدى تحقيق فائض اقتصادى Economic Ecic وهى علاقة قوية لها آثارها على اقتصاديات التصدير والتى تجعل الدولة فى بعض الأحيان فى موضع الخطر حيث تقلل من قدرتها الاحتياطية أمام طلب الاستيراد وبالتالى يعتبر الإنتاج النباتى والحيوانى بمثابة العمود الفقرى لاقتصاديات السودان ، ويعد المطر من أهم عناصر مدخلات الإنتاج الزراعى الذى يعكس حجم صادرات السودان وما يمكن أن تحصل عليه السودان من عملات أجنبية ونظرا لتذبذب هذا العامل الطبيعى فانه جعل من السودان دولة لا تستطيع التنبؤ بايراداتها المقدرة حيث كثيرا ما تختلف الصورة عندما يظهر الإيراد الفعلى ، وتبرز هذه الصور عظم الدور الذى يلعبه المناخ والذى يؤثر بدوره أيضا على إنتاجية الفدان فكثيرا ما تصدر السودان الذرة فى أعوام عديدة وأحيانا تضطر الى استيراد كميات منها وبالتالى تؤثر الظروف الطبيعية على ما يمكن أن تعقده السودان من البروتوكولات التجارية التى تبرمها مع كافة الدول ، فالقطن الذى يمثل عماد ثروتها قد اختفى من دلتا طوكر فى ثلاثة مواسم فى غضون عشر سنوات (١) .

من العروض السابقة تبين أن الجغرافيا بكل فروعها البشرية والطبيعية – مضافا اليها قدرا من الاقتصـاد– هى التى تحدد مـلامح التجـارة الخارجية للسودان، حيث أن

---

(١) محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى (١٩٦٦) : « السودان دراسة فى الوضع الطبيعى والكيان البشرى والبناء الاقتصادى » القاهرة ، ص ٣٣٥ .

إنتاج أى قطر ما هو إلا نتيجة لظروف طبيعية وأخرى بشرية والصفة الرئيسية للموارد هى التباين وبالتالى لا يمكننا تفهم الكثير من الأنشطة الاقتصادية والتى تنعكس على أوجه التجارة إلا بدراسة الإنتاج والعوامل التى لها التأثير فيه كالمناخ والتركيب الچيولوچى والتربة والسطح والمواصلات والسكان ومستواهم الكمى والنوعى وعن طريق البحث بمقتضى مبدأ السببية Causolity نستطيع تفسير الكثير من العلاقات، لذا جاءت الجغرافيا الاقتصادية جزءا من علم أكبر وأشمل هو الجغرافيا [1] التى ما هى إلا وجهان لعملة واحدة والتى يصعب بدونها أن ندرس التجارة فى صورها وتفهم أبعادها إلا فى ضوء أسس جغرافية لها من التنوع ما يجعلها تبحث وتفسر وتعلل ، فإذا رأينا نوعا من أنماط الزراعة المتخصصة لدى دولة ما فما هو إلا محصلة لنتيجة تفهم أكثر ومتزايد للظروف الجغرافية الشاملة مضافا إليها العوامل الاقتصادية الأخرى.

ثانيا : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية للسودان

(١) إن وجود فائض فى بعض المنتجات السودانية الزراعية الأولية يجعل السودان ليس له صفة التنوع والتعدد فى منتجاته وهنا تبرز دور المنتجات الأولية فى الاقتصاد السودانى وتعتبر أهم صادراته ، فهو لا يعرف صادرات المواد الخام المعدنية أو الطاقة أو غيرها ، وإذا كانت صادراته تتسم بأنها محدودة فإن وارداته تعد متنوعة بدرجة كبيرة فى الوقت الذى لا تنمو فيه الصناعات بشكل كبير يسمح بوجود فائض للتصدير.

(٢) بعد أن كانت انجلترا لها قصب السبق فى الاستحواذ على النسبة الغالبة من الصادرات السودانية نتيجة للتبعية السياسية بدأت السودان الآن تتجه إلى الدول التى تتفق ومصالحها – خاصة وأنها سعت لتحرير نفسها وفقا لسياسة يرسمها أبناء السودان.

وبالتالى جاءت وارداتها متنوعة والتى لا تمكن دولة بعينها أن يكون لها دور احتكارى كنتيجة مصاحبة لانفتاح الدولة على العالم الخارجى .

---

(١) محمد صفى الدين أبو العز وآخرون (١٩٧٨) : «الموارد الاقتصادية » ، القاهرة ص ١٢ .

(٣) تتبع السودان حتى الآن سياسة جذب الاستثمارات الفردية والجماعية المحلية منها والأجنبية والتى توجه فى جملتها للنشاط الاقتصادى الأول وهو القطاع الزراعى من أجل العمل على تحديثه إلا أن رأس المال هنا لا يحقق معدل دوران سريعا نظرا للارتباط الوثيق بين العمليات الزراعية نفسها وما يلزمها من خدمات أخرى تتعلق وطبيعة هذا النشاط مما يجعل تجارة السودان تسير على وتيرة واحدة ليست لها صفة التغير السريع خلال السنوات القليلة القادمة .

ثالثا : الأبعاد الجغرافية الطبيعية للتجارة الخارجية السودانية .

(أ) الموقع والمساحة :

(١) تربو مساحة الأراضى السودانية على ما يزيد على ٢,٥ مليون كيلو متر مربع تمثل حوالى ٢٢٪ من مساحة الوطن العربى ، ويحتل السودان الركن الشمالى الشرقى من قارة أفريقيا بين خطى عرض ٣,٣٠ درجة شمالا ، ٢٢ درجة شمالا ولا تطل إلا على ساحل البحر الأحمر بجبهة بحرية لا تزيد على ٨٠٠ كم ونظرا لظروف نشأة البحر الأحمر الاخدودية فضلا عن وجود الشعاب المرجانية حال ذلك دون قيام موانئ طبيعية [١] وقد عمل هذا الموقع البحرى ذو الجبهة المحدودة الى تفاقم مشكلة التجارة الخارجية السودانية فالسودان أشبه بدولة حبيسة لها جبهة واحدة لا تصلح فى معظم مواضعها لقيام الموانىء على الرغم من أنها تمثل مساحة هائلة بين دول القارة الأفريقية وقد دفع ذلك السودانيين الى البحث المستمر عن ميناء يعبأ بالصادرات السودانية وكذلك الواردات السودانية وما ينطوى تحت ذلك من انشاء التجهيزات التى تتطلبها الموانىء وبالتالى فرضت الطبيعة اختيار ميناء السودان الأول « بورسودان» والذى يبتعد كثيرا عن كافة مناطق السودان المنتجة ويفسر ذلك المعاناة التى عانتها السودان حتى وقت قريب فى ممارسة نشاطها التجارى عن طريق جارتها مصر نظرا لبعد الموانىء المصرية عن السودان بمسافات كبيرة وما يلزم ذلك من وسائل نقل

---

(١) محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى (١٩٦٦) : « مصدر سابق» ، ص ١١ .

مختلفة تزيد من تكاليف السلع المنقولة وقد حقق هذا الميناء الجديد الاستقلال الاقتصادى النسبى للسودان ، ومن ناحية أخرى تتمثل آثار العلاقات المكانية أحسن تمثيل فى السودان من خلال موقعه ، فالدول التى تحيط بالسودان - باستثناء جمهورية مصر العربية - تكاد تتشابه منتجاتها [1] مما يحتم عليها الخروج بتجارتها الى الخارج عامة وخارج القارة الافريقية بصفة خاصة مما يفرض عليها مزيدا من الاتجاه نحو ساحل البحر الأحمر ذى الجبهة المحدودة والذى لا يمكن بظروفه الطبيعية من اتمام حركة لها الكثير من الحرية فى تصدير الانتاج الكلى الذى يمكن الحصول عليه من كافة أرجاء البلاد وكذلك الحال فى صعوبة توزيع الواردات فى كل مكان من أماكن الدولة وبالتالى فرض موقع السودان تجارة متميزة مع شمالها المتمثل فى مصر بالاضافة الى الاتجاه نحو البحر الأحمر .

(٢) التركيب الچيولوچي : يعتبر عظم واتساع مساحة الدولة فرصة مواتية للتعبير عن الامكانات العديدة التى يمكن اظهارها فى التجارة الخارجية للدولة وذلك لما تذخر به الأرض من خامات ومعادن وموارد للمياه الباطنية ، والسودان التى تزيد مساحتها على ٢٢ ٪ من مساحة الوطن العربى [2] نجد بها مساحات عديدة تبتعد عن مصادر المياه الرئيسية المتمثلة فى الانهار وروافدها وفى الوقت نفسه لا تظفر بكمية من الأمطار مما يجعل هذه المناطق لا تساهم بقدر من الإنتاج وبالتالى لا تقدم شيئا يزيد المساهمة فى قوة النشاط الاقتصادى مما يحتم على الدولة البحث عن الماء الجوفى لتحقيق فائض فى الإنتاج من تلك المناطق التى تبتعد عن مصادر ماء الرى السطحى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم يساعد التركيب الچيولوچى للسودان لكى تحصل على المعادن ومصادر الوقود بالحد الاقتصادى المرغوب فيه وإن كان موجودا إلا أنه ليس قريبا من الطبقات الحاوية له ونتج عن ذلك أن شكلت واردات السودان من البترول أكثر من ٩٨٪ من بند واردات المواد الخام خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١ وعلى الرغم من

---

(١) فيليب رفله (١٩٦٥) : « العلاقات التاريخية والاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان » القاهرة ، ص ٤٨ .

(٢) تقدر مساحة الوطن العربى بحوالى ١٤ مليون كيلو متر مربع .

وجوده فى الأراضى السودانية إلا أن إنتاجه لم يعد اقتصاديا بالحد المرغوب فيه ، وقد أدى تأخر السودان فى عدم القيام بعمل مسح چيولوچى كامل فى أنها لم تستطع التعرف بصورة مؤكدة على كافة مواردها الكامنة فى باطن الأرض ولعل السبب وراء

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
قسم العلوم الاجتماعية

ذلك هو تخلف الأجهزة المسحية ، هذا أحد العوامل التى لم يكن لها أثر الدفع والتى تسمح بوجود فائض اقتصادى يسهم فى زيادة حركة صادرات السودان ، ويعتبر الحديد أكثر المعادن انتشارا فى السودان إلا أنه من النوع الردئ فضلا عن عدم وجود الفحم وقلة كميات النحاس ولعل تخلف السودان فى وسائل النقل لا يحفز على التوسع فى حرفة التعدين والتنقيب ، وقد اكتشف الكثير من المعادن الأخرى والتى لم يثبت بعد وجودها على أساس اقتصادى يسمح بالاستغلال والتوسع فيه (١) ومن هنا لا تلعب المعادن ومصادر الوقود وغيرها من المصادر دورا بارزا فى دفع الاقتصاد السودانى الذى يقتصر على الثروة النباتية والحيوانية بينما تتزايد واردات السودان من خلال طلبها المتزايد على المواد الخام .

(٣) المناخ : تشغل دولة السودان قرابة ١٨,٥ درجة عرضية وعلى الرغم من ذلك فإن نظم الحرارة لا تثير الانتباه ، فلا تختلف كثيرا داخل أجزاء الدولة ولا تقل معدلات الحرارة السنوية عن ٢٠ درجة مئوية فى أكثر مناطق السودان باستثناء بعض المناطق القليلة المرتفعة ، أى أن نظام الحرارة فى السودان بسيط لا تشوبه أية تعقيدات .

ومن هنا تظهر محاصيلها الداخلة فى التجارة الخارجية والتى تتـــلاء م مع هذه الحرارة السائدة والتى تعنى زروعا معنية «محاصيل مدارية» تتفق مع هذا النظام كالقطن والسمسم والفول السودانى والذرة الرفيعة ..... الخ بينما يلعب عنصر المطر من خلال ما يسببه فى نقص أو زيادة المحصول دورا هاما فى قدرة السودان التصديرية والذى بدونه يصعب القيام بالزراعة إلا فى نطاقات الرى الضيقة فالسودان يمتلك نحو ٣٠,٨ مليون فدان لا يزرع منها على الرى إلا ٤,٦ مليون فدان بينما يزرع على الامطار حوالى ١٥,٧ مليون فدان ، بينما تترك بقية المساحة بورا وذلك من جملة مساحة الأراضى القابلة للزراعة والبالغة ٢٠٠ مليون فدان «مائتى مليون فدان »[٢]

---

(١) محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى (١٩٦٦) : « مصدر سابق » ، ص ٢٦٨ - ٢٧١ .

(٢) محمد عبد الغنى سعودى (١٩٨٥) : «السودان» ، القاهرة ، ص ٢٤٢ .

وبالتالى يأتى المطر كعصب لمزاولة النشاط الزراعى الذى ينعكس على التجارة الخارجية للسودان ، فوجود الزراعة أو عدمها . إنما يتوقف على الأمطار التى تحدد مساحة الأراضى التى سوف تزرع وكان الأثر المباشر لتذبذب الأمطار هو ظهور غلات تصدر فى سنوات ويندر وجودها فى سنوات أخرى (١) .

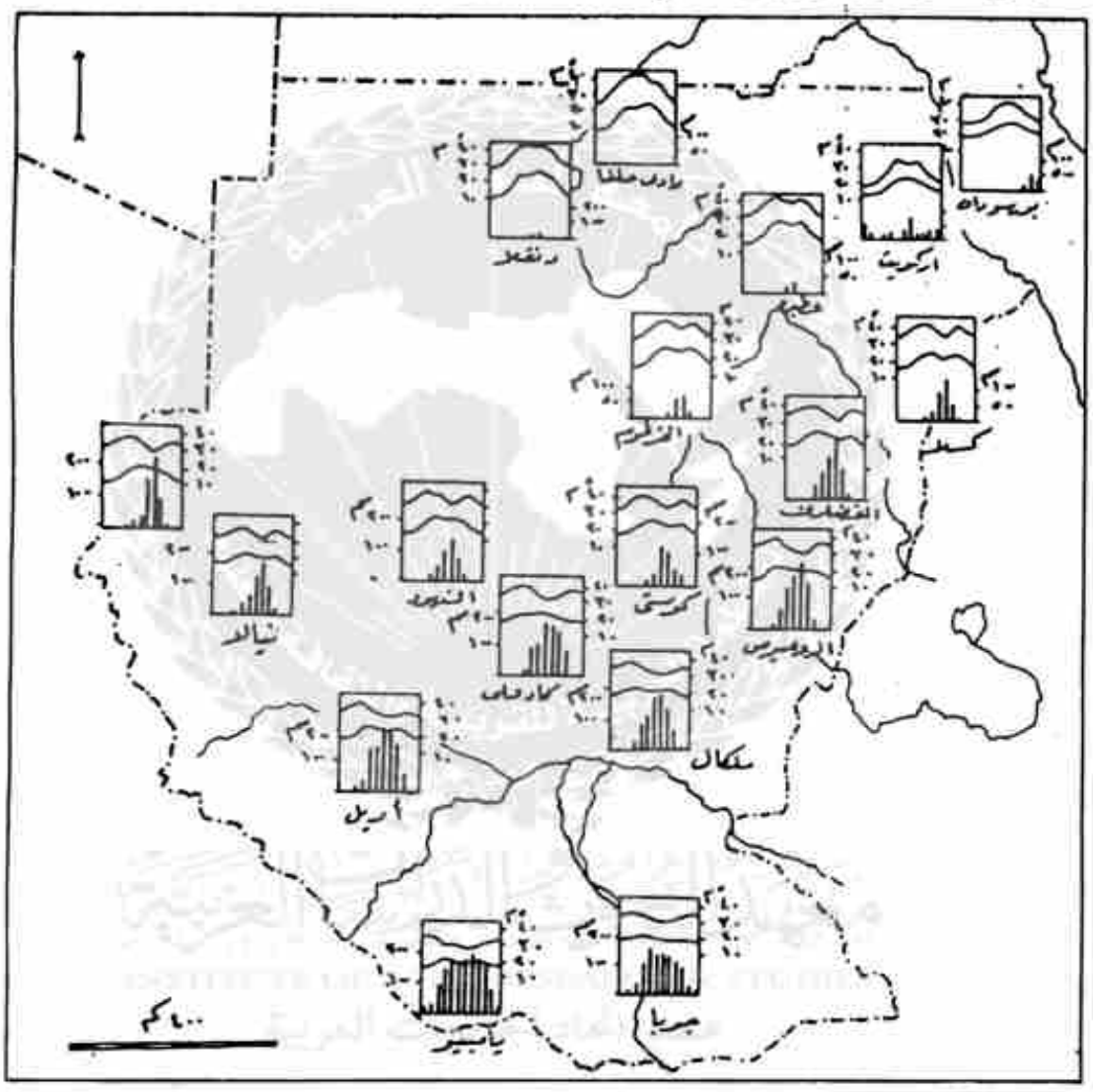

شكل (٢)
متوسطات التساقط والحرارة الشهرية فى ثمانية عشر محطة بالسودان

(١) محمد جمال سيد أحمد ، العلاقة بين المناخ والتوسع الزراعى فى السودان ، المجلة الزراعية، العدد السادس ، السنة ٣٤ ، يونيو ، القاهرة ، دار التعاون للطبع والنشر ، ١٩٩١ ، ص ٤٥ .

بالاضافة الى تراجع الأهمية النسبية لبعض محاصيل الصادرات وذلك من خلال تغير مراتبها كما هو الحال فى الذرة Corn والسمسم ومن الأسباب الهامة التى تنطوى على عامل المطر هو عدم مقدرة الدولة على رسم سياسة تخطيطية للصادرات من خلال تحديد متوسطاتها ولكن كثيرا ما يأتى الإنتاج الفعلى مخالفا للمقدر ويؤدى ذلك إلى أن يلقى على عاتق الدولة مهمة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة ذلك .

(٤) موارد المياه : تعد الأنهار وروافدها فى السودان أهم مصادر الرى السطحى الرئيسية والتى يمكن بدورها اتخاذ بعض التدابير اللازمة أن تزيد من قدرة السودان على المساهمة فى زيادة صادراتها من الحاصلات النباتية إلا أنها فى جملتها تزرع على المطر كما سبق أن ذكرنا وإذا طبقنا نظامى كوين وثورنثويت المناخى على السودان يمكن أن نحدد من خلالها مقدار احتياجات السودان من المياه وتقدير مناطق العجز المائى على النحو التالى .

فالسودان فى معظم أراضيها تأخذ صفة الجفاف النسبى وذلك فى أكثر من $\frac{2}{3}$ ثلثى أراضيها ويدخل فى ذلك النطاق كل المناطق الشمالية ومعظم المناطق الوسطى ، واستنادا الى نظام كوين المناخى (١) نجد أنه من خط عرض ١٠ درجة حتى خط عرض ١٥ درجة اقليما جافا به عجز من المياه وخاصة إذا اقترن ذلك بقلة ما يسقط من أمطار مع ارتفاع درجة الحرارة التى ترفع من معدلات التبخر وبالتالى تكون فاعلية الأمطار قليلة باستثناء منطقة جبال النوبة التى تشبه المنطقة الجنوبية ذات المطر الصيفى ، ثم يأتى بعد ذلك الثلث الجنوبى من الحدود الجنوبية للسودان حتى خط عرض ١٠ درجة وهو اقليم السافانا نو المطر الصيفى ثم إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة حتى حدود البلاد الشمالية وهو صحراوى جاف يتضح به العجز المائى باستثناء الأجزاء الجنوبية من البحر الأحمر ذات الظروف التضاريسية التى تجعلها أقل جفافا من مناطق السودان الشمالية التى تجاوره . وإذا أضفنا اختلاف كميات المطر من منطقة الى أخرى يأتى الانتاج المتذبذب فى كمياته ونوعياته بين المناطق المختلفة ويظهر ذلك بوضوح من خلال فارق انتاجية الفدان الذى يزرع على الرى من الأنهار بذلك الذى يزرع على المطر ويفسر ذلك انعدام صادرات بعض الغلات خلال سنوات تعاقب الجفاف (٢) ويبقى مصدر الماء الجوفى الموجود

---

(١) مهدى أمين التوم (١٩٧٤) : «مناخ السودان» ، القاهرة ، ص ١٠٨ - ١١٢ .

(٢) محمد جمال سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

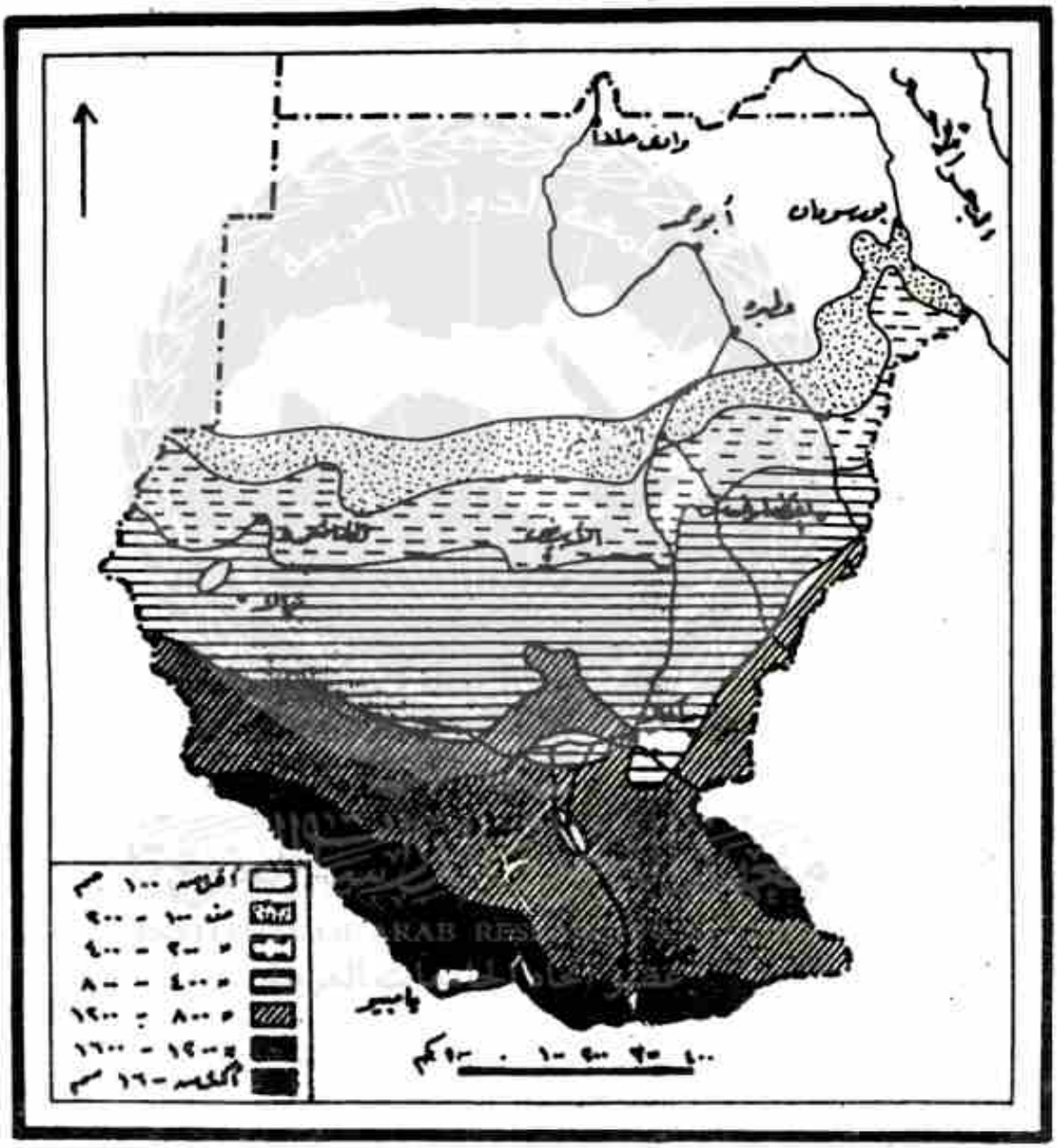

شكل (٣)
توزيع المطر السنوى

بالسودان والذى لم يستغل على الوجه الأكمل كنتيجة مصاحبة لتخلف وسائل المسح والبحث والتنقيب وبالتالى لم يسهم هذا المصدر من مصادر المياه فى زيادة حصيلة السودان من الصادرات بالقدر الذى ينبغى احداثه .

(٥) **التضاريس** : هناك علاقة هامة بين التضاريس والتربة وموارد المياه خاصة إذا انتشرت الجبال والهضاب مما يعكس آثاره على الإنتاج الزراعى وتحديد المساحة الزراعية التى يمكن أن تساهم فى الانتاج طبقا لكل شكل تضاريسى إضافة الى ذلك اختلاف الأنواع التى تزرع باختلاف الشكل التضاريسى الذى يتسبب فى انخفاض ملحوظ فى درجات الحرارة نتيجة للارتفاع .

والسودان يتميز برتابة تضاريسية فما ينخفض عن كنتور ٣٠٠ متر يمثل ٣ ٪ من مساحته بينما تغطى ٤٥٪ من مساحة السودان فيما بين ٣٠٠ - ٥٠٠ متر والنسبة المتبقية ٥٠٪ من مساحة البلاد تقع تحت مستوى ١٢٠٠ متر (١) والأثر الهام لذلك العامل يتعلق بالانتاج الزراعى للسودان من خلال أن هناك مناطق لا تعرف الحد الاقتصادى الذى يمكن به رفع المياه من الطلمبات لذلك نرى كثيرا من الأراضى التى لا تزرع بسبب صعوبة وجود وتوافر الآلات الرافعة التى تروى على مناسيب مختلفة مما يجعل استخدام الأرض ليست له صفة التكثف فالانسان استطاع أن يتغلب على مشكلات التربة بنقلها واستصلاحها ولكن مازال ضعيفا أمام شح المياه وهذا ما تعكسه تضاريس السودان والتى يمكن بدورها أن تؤثر على تنشيط الصادرات من المنتجات الزراعية .

(٦) **التربة** : تعتبر التربة من أهم العوامل المؤثرة فى الانتاج الزراعى وهى نتيجة مباشرة للظروف الطبيعية المتضافرة والتى تساعد وتؤثر فى تكوينها وأهمها المناخ وعلاقتها الواضحة بالمياه والتى يمكن ايضاحها على النحو التالى (٢) ، تعرض تربة اللاتريت إلى الغسل بدرجة كبيرة مما يظهر أثر التحليل الكيماوى بدرجة واضحة . وما ترتب على ذلك من نقص البوتاس وحمض الفوسفوريك بشكل كبير وبالتالى تحتاج إلى تسميد كاف ، ويصعب معالجة مثل هذا النوع من التربة فى جنوب السودان بسبب تطرف موقعه من ناحية وعدم توافر المواد العضوية وصعوبة حصول السكان عليها .

---

(١) محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى (١٩٦٦) : «مصدر سابق» ، ص ٣٣ .
(٢) محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى (١٩٦٦) : «مصـــدر سابق» ، ص ١٢١ ص ٣٨٣ .

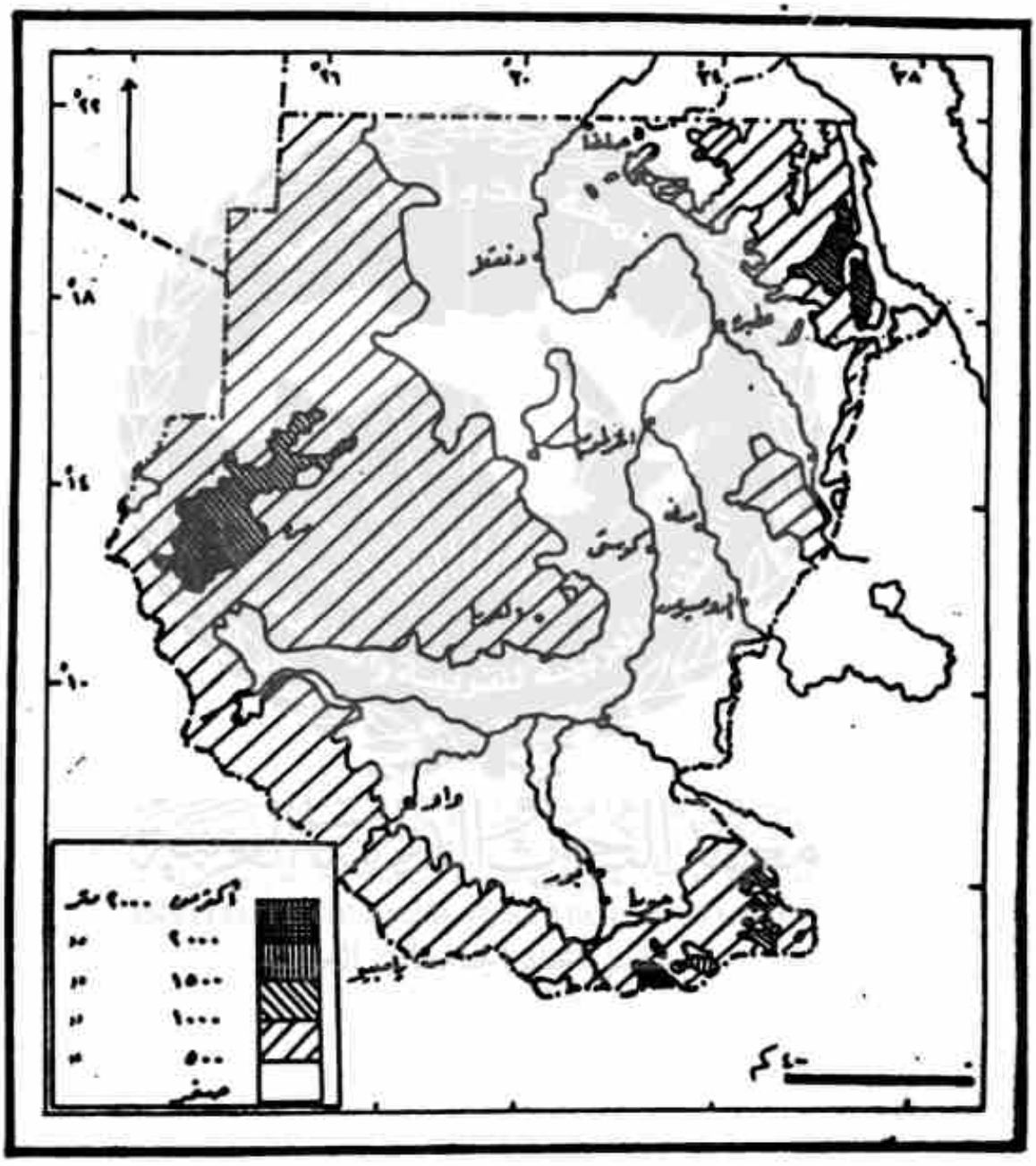

شكل (٤)
سطح السودان

من ناحية أخرى ، مما جعل السكان يستخدمون نمطا متخلفا من أنواع الزراعة تعرف باسم الزراعة المتنقلة Shifting Shiting متخذين من ذلك علاجا لاسترداد خصوبة الأرض وبالتالى يأتى الانتاج ضعيفا مما يؤثر على الداخل فى صادرات السودان ، نفس الحال نجده فى التربة الصلصالية المتشققة والتى تتوقف خصوبتها على حالتها المائية فضلا عن صعوبة فلاحتها وعدم تحمل الغلات التى تزرع فيها نقص الاكسوچين غير المتوافر بدرجة كبيرة فى هذه التربة كما تعانى هذه النوعية من التربات من مشكلة فى الصرف ومكمن الخطر فى عدم معالجة هذه التربة أنها تشمل معظم الأراضى المتوسطة الارتفاع فى السهل الفيضى السودانى وتؤثر بدورها على كمية الإنتاج النباتى الداخل فى التجارة الخارجية للسودان ، فالنجاح فى معالجة هذه التربة يعنى زيادة أوفر فى قدرة السودان على زيادة صادراتها ويتشابه هذا النوع من التربة مع التربة الطفيلية المتشققة وإن تميزت الأخيرة عنها بخصوبتها وإقامة زراعة مختلطة إلا أنها تعانى من مشكلة الصرف أيضا وخير مثال يمكن أن نسوقه هو محصول الفول السودانى الذى يزرع بكثرة فى أراضى المطر وبنسبة قليلة فى أراضى الرى الصناعى وهو من المحاصيل التى لها دور عظيم فى تجارة السودان مما يستوجب الأسراع بإعداد برامج لمعالجة التربة السودانية .

وقد جاء أثر التربات الرملية التى تتوزع فى معظم جهات السودان – وخاصة فى الشمال – الى بروز نوع من أنواع الزراعة المتخصصة وخاصة التى ليست فى حاجة كبيرة الى الماء ولعل فى انتشار زراعة الدخن والسمسم وعدم إقبال المزارعين على زراعة الذرة الشامية التى لا تتحمل العطش أو الاهمال ما يفسر أثر التربة ودرجة رطوبتها فى اختيار المحاصيل المحبة للجفاف Drought loving Plants ويظهر ذلك بوضوح فى شمال السودان .

(٧) **النبات الطبيعي** : يمثل النبات الطبيعى مشكلة تنعكس آثارها على قلة الإنتاج النباتى لما له من أثر فى الحد من زيادته وذلك على نحو ما قد سطره محمد عبد الغنى سعودى فى كتابه السودان عام ١٩٨٥ عن ظهور هذا النبات الطبيعى فى مناطق استغلال الأرض الزراعية متعدية بذلك نطاق النبات الطبيعى وتتخذ من بعض الأراضى التى تزرع بالمحاصيل مكانا لها، ففى معظم الأراضى التى تزرع بالقطن كثيرا

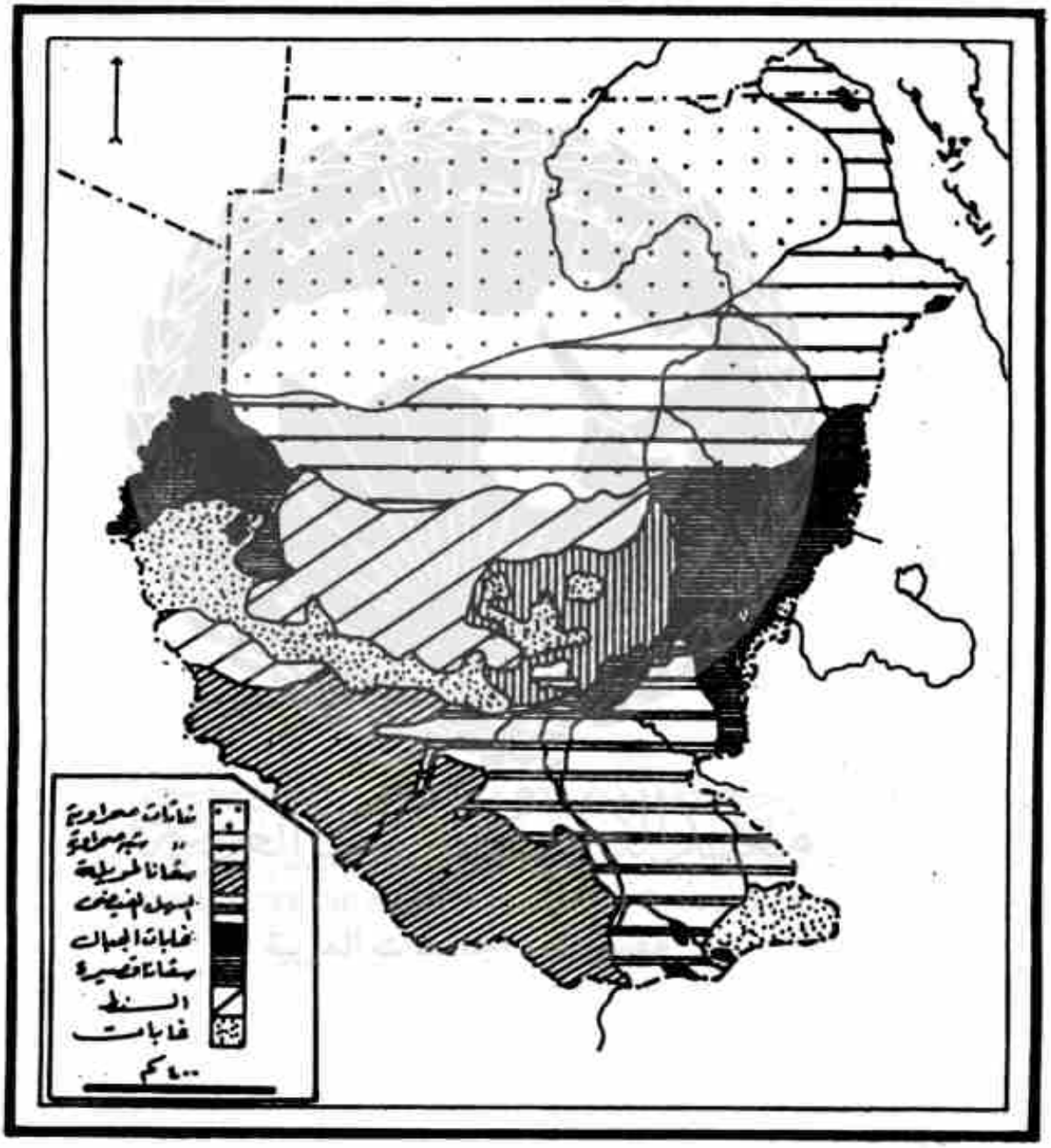

شكل (٥)
توزيع النباتات فى السودان

ما تحتاج الأرض الى مجهودات ليست بالقليلة بسبب العمل على تخفيف الحشائش الضارة بل أحيانا فى فترات ازدهار المطر يقف الكساء الخضرى فى وجه المزارع ويكلفه وقتا وجهدا للعمل على إزالته قبل بدء بذر غلاته وذلك بعد أن يقوم بخف الحشائش أكثر من مرة بعد الزراعة لنموها السريع والتى فى بعض الأحيان كثيرا ما تغطى على الغلات المزروعة لدرجة يصعب معها تمييز الغلات وسط الحشائش، ومن هنا فان معامل تكثيف الأرض فى الانتاج الزراعى يتناقص فى مواسم ظهور مثل هذه الحشائش التى تحتل مساحات من الأراضى التى تنتشر فيها وإذا علمنا أن صادرات القطن تمثل ٤٠٪ من جملة صادرات السودان أمكن لنا أن نتصور ما يمكن أن تحدثه مثل هذه النباتات الطبيعية فى ظهور كميات الصادرات بالشكل غير المأمول فى سنوات عديدة.

مما سبق يمكن أن نتبين أن للمناخ الأثر الأعظم فى إبراز وتفسير تجارة السودان الخارجية نحو الزيادة أو النقصان من الغلات النقدية وقد أثر المطر من خلال تذبذب كمياته وانعدامه فى بعض الأحيان الى تغير مراتب المحاصيل من حيث الأهمية النسبية لتصديرها وذلك كنتيجة لزراعتها على الأمطار فقد تراجعت مرتبة السمسم والفول السودانى فى عشر سنوات ما بين الأول والسادس وبالتالى تكون الصورة العامة للانتاج الزراعى السودانى والداخل فى تجارته الخارجية أنه مازال يزرع الجزء الأعظم الذى يشكل جملة صادراته على الأمطار، وما العوامل الطبيعية الأخرى إلا محصلة للمناخ ويظهر أثر عامل المطر بوضوح على التربة والنبات الطبيعى.

رابعا : الأبعاد البشرية للتجارة الخارجية السودانية

هناك من الأبعاد البشرية ما يعكس أثره على تنشيط التجارة الخارجية أو قلتها فلاشك أن فى النقل والمواصلات ورؤوس الأموال والاستثمارات ودراسة أنماط الاستهلاك السائدة ومستويات السكان وكثافتهم على الأراضى الزراعية والمستوى التكنولوچى الذى وصلوا إليه أبعادا لها أكبر الأثر فى حجم الداخل فى التجارة الخارجية سواء من الصادرات أو الواردات فهى مكملة للأبعاد الطبيعية وفيما يلى عرض لأهم هذه الأبعاد.

(١) النمو السكاني :

وصل عدد سكان السـودان طبقا لتقديرات الأمم المتحدة حوالى ٢٠,٥ مليون نسمة (١) وطبقا لبيانات التعداد الذى أجرته السودان عام ١٩٨٣ وصل عدد السكان الى حوالى ٢١,٥٩٢,٥٨٢ مليون نسمة (٢) وذلك بمعدل نمو سنوى مقداره ٢,٨٪ ويعبر هذا عن معدل نمو مرتفع على الرغم من انخفاضه عن عام ١٩٨٠ والذى بلغ ٣,٠٣ ٪ ، وقد وصلت معدلات المواليد الى حوالى ٤٧,٨ فى الألف بينما بلغت معدلات الوفيات الى حوالى ١٧,٥ فى الألف (٣) ومن هنا فان سكان السودان يتزايدون بما مقداره ٦٠٤,٥٩٢,٢٩٦ نسمة سنويا (٤) وفى ضوء الزراعة على المطر والتى لا تكون لها صفة الثبات فى الانتاج فان معدل النمو السنوى للسكان يعنى مزيدا من الاستهلاك الذى يتزايد عاما تلو الآخر وفى الوقت نفسه تتراجع قيمة وكمية الانتاج النباتى فقد سجل الفول السودانى والسمسم والدخن والذرة والقمح والخضروات – وكذلك الحال بالنسبة للثروة الحيوانية – انخفاضا كبيرا فى موسم ٨٤ / ١٩٨٥ عن موسم ٨٣ / ١٩٨٤ ويعنى ذلك أيضا انخفاض قيم المواد الغذائية المصنعة والتى تأثر بها قطاع الصناعة فالسكان يتزايدون بوتيرة منتظمة بينما يتراجع الانتاج طبقا لمعطيات ظروف البيئة الطبيعية التى تتمثل فى شح الأمطار مما يعظم فى الفجوة بين معدلات التصدير والاستيراد ويعكس آثاره على التجارة الخارجية من خلال ترجيح كفة الواردات على الصادرات .

ومن هنا فإن النمو السكانى المتزايد مع سيادة ظروف الجفاف والتصحر انما يعبر عن بعد جغرافى بشرى يؤثر فى تقليل صادرات السودان نتيجة لضعف الانتاج والطلب المتزايد على الاستهلاك .

(٢) القوى العاملة :

كان من الطبيعى أن تشكل نسبة القوى العاملة الزراعية النصيب الأكبر ، فالقطاع الزراعى يسهم بحوالى ٤٠٪ من الانتـــاج الســـودانى ويعمل به ٨٠٪ من السكان ويمد

---

(١) United Nations (1985) : " Demographic Year Book", p.101.

(٢) Third Population Census (1983): By Area Council and People's Councils, Khartoum.

(٣) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٨٠) : « السكان فى الوطن العربى » ، عمان ، ص ٢٤ – ٢٥ .

(٤) من حساب الباحث .

هذا القطاع السكان المحليين بغذائهم فضلا عن المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة وبالتالى فالزراعة هى المصدر الرئيسى الذى يقدم سلع التصدير والتى تشتمل على أكثر من ٩٠٪ من حجم التجارة للبلاد الخارجية ، والظاهرة المؤكدة للزراعة هى تلك التى تتمثل فى العدد الكبير من وحدات الإنتاج والتى تتوقف على نظام الطبيعة البيولوچى (١) ومن ثم تعتبر القوى العاملة باحجامها المناسبة عاملا يزيد من قدرة الدولة على تزايد التنشيط التجارى والعكس ، وإذا نظرنا للهيكل العمرى للسكان يمكن أن نتبين ما يلى :

أن السكان فى الفئة من (صفر - ١٤ سنة) يمثلون نحو ٤٤,٨٪ من اجمالى السكان بينما الفئة الثانية من (١٥ - ٦٤) تمثل ٥٢,٥٪ من إجمالى السكان - وجاءت الفئة الثالثة (٦٥ سنة فاكثر) لتمثل ٢,٧٪ من اجمالى السكان (٢) ومعنى ذلك أن ما يقرب من نصف سكان السودان لا يندرجون تحت أى نشاط اقتصادى فعال مما يترك أثره على عدم زيادة إنتاج الدولة وإذا أضفنا الى ذلك الفئة ٥٥ سنة فاكثر والتى يعرف عنها قلة نسبة مساهمتها فى الانتاج بالاضافة الى خروج نسبة ليست بالقليلة من القوى العاملة من حرفة الزراعة للحرف الأخرى سواء الصناعة أو الخدمات أو غيرها فان معنى ذلك زيادة فى الاستهلاك وارتفاع عبء الاعالة مما يعكس آثاره على تحقيق فائض يدخل فى تجارة السودان الخارجية .

وقد كان حجم القوى العاملة الإجمالية فى السودان عام ١٩٧٥ ، ٥٨٣٠ ألف عامل وصل فى عام ١٩٨٠ الى حوالى ٦٧٦٠ ألف عامل ووصلوا فى عام ١٩٨٥ إلى حوالى ٧٩٣٨ ألف عامل وبالتالى فانه فى السنوات الخمس الأولى زادت القوى العاملة بنسبة ١٦٪ بينما تزايدت فى الفترة الثانية ١٩٨٠ - ١٩٨٥ بنسبة ١٧٪ تقريبا أى أنها تتزايد بمعدل واحد كل خمس سنوات لتصل بمتوسط زيادة ٣,٦٪ سنويا أما عن حجم القوى العاملة عام ١٩٨٨ فيقدر بحوالى ١٣,٦ مليون عامل قدرت فى عام ١٩٩٢

---

(١) Ministry of National planning (1977) : The Six year plan of Economic and Social Development, 77 - 78/1982 - 1983" , vol. 2, khartoum.

(٢) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى (١٩٨٦) : « العرض الاقتصادى للسودان » الخرطوم ، ص ٧٢ .

بحوالى ١٥,٦ مليون عامل (١) بنسبة زيادة مقدارها نحو ١٤,٧٪ خلال أربع سنوات .

أما عن حجم القوى العاملة الزراعية من مجموع القوى العاملة فيمكن أن نلاحظ عليه ما يأتى :

مثلت القوى العاملة الزراعية سنة ١٩٨٠ حوالى ٤٩٨٩ ألف عامل من إجمالى قوة العمل تمثل حوالى ٧٣,٨ ٪ ، وصلت فى سنة ١٩٨٥ إلى حوالى ٥٥٧٢ ألف عامل زراعى تمثل حوالى ٧٠,٢ ٪ من إجمالى قوة العمل ويفسر ذلك بالرغم من زيادة أعداد قوة العمل الزراعية إلا أن نسبتها تتناقص أمام القوى العاملة المشتغلة بحرف أخرى غير الزراعة.

وإذا نظرنا إلى تطور هيكل التوزيع القطاعى للقوى العاملة فى السودان يمكن أن نتبين الآتى (٢) .

فى عام ١٩٦٠ استوعبت الزراعة ٨٦٪ من إجمالى القوى العاملة تليها الصناعة ٦٪ ثم الخدمات ٨٪ وبحلول عام ١٩٨٠ استوعبت الزراعة ٦٩٪ من إجمالى القوى العاملة تليها الخدمات ١٩٪ ثم الصناعة ١٢٪ ، معنى هذا أنه فى غضون عشرين عاما انخفضت نسبة العاملين فى الزراعة بما مقداره ١٧٪ فى الوقت الذى تضاعفت فيه نسبة العاملين فى الصناعة والخدمات خلال الفترة ويمثل ذلك ظاهرة خطيرة نظرا للارتباط الوثيق بين حرفتى الزراعة والصناعة فى السودان والتى تتسم صناعتها بالتواضع فضلا عن انخفاض نسبة العاملين فى الزراعة عاما تلو الآخر بالإضافة الى اقتران العمل الزراعى بالأساليب التقليدية التى لا تزال لها السيطرة حتى الآن كل ذلك يترك بصمات واضحة تقلل من قدرة الدولة على تنشيط تجارتها الخارجية وتبطل تدريجيا من قوة الدفع.

(٣) الهجرة :

تعظم دور الهجـــرة فى البلاد التى تســتقبل مهاجرين بشـــرط أن يكون هؤلاء لهم من الخصائص ما يؤهلهم لأن يكونوا من المهـاجرين المنتجين ويعرف هذا النوع من الهجرة باسم الهجرة الخـارجية External Emigration كذلك الحال فان ثمة تأثيرا فعالا على الدولة نفسها اذا كانـت ترســل خير أبنـائها الى خـــارج أراضيها ممـــا يجعلـها تخســـر عناصر منتجة نفس الحـال فى نوع آخر من الهجـــرات يعرف بالهجـــرة الداخلية Internal Migration وهى هجـــرة ســكان الريـــف الى المـــدن

---

(١) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى « العرض الاقتصادى للسودان ١٩٩٢/٩١» ، الخرطوم ، ص ١٧ – ١٨ .

(٢) منصور الراوى (١٩٨٤) : مصدر سابق ، ص ص ١٦٣ – ١٦٥ .

والتى من أبسط مظاهرها قلة الإنتاج نتيجة نزوح سكان الريف تاركين الأراضى الزراعية ويشاركون سكان المدن فى غذائهم وهنا يكثر الاستهلاك ، والسودان لا يعتبر من الأقطار المرسلة للمهاجرين الى الخارج بأعداد كبيرة ويتجهون فى مجملهم الى البلاد الخليجية بصفة عامة فى حين أن السودان يستقبل أعداداً هائلة من المهاجرين من الدول المحيطة به كنتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلاد التى يهاجر سكانها الى السودان وذلك نظرا لما تعانيه هذه البلاد من الجفاف والتصحر نتج عنها انخفاض الإنتاج فى القطاع الزراعى لهذه البلاد ويأتى معظم المهاجرين الى السودان من دول أواسط وغرب أفريقيا وخاصة من أثيوبيا وأريتريا وتشاد وأوغندة وترتفع معدلاتها عاما بعد عام . ويمثل هؤلاء المهاجرين أسفل الهرم الاجتماعى فى بلادهم من حيث الفقر والجهل والإعداد المهنى فهى قوى عاملة غير مدربة تأتى بغرض الإقامة والاستقرار الدائم بالسودان . وأهم ما يميزها أنها هجرة أسر لا أفراد ويأتى معظمهم من العناصر الشابة التى تتميز بكثرة الإنجاب وقد صاحب ذلك تغييرات وآثار عميقة على بنية المجتمع السودانى الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية على النحو التالى [1] :

١ – أنهم يحتفظون بأنماط استهلاكية متواضعة تشير التوقعات الى أنها سوف تتغير مستقبلا نحو الزيادة فى الاستهلاك .

٢ – أنهم خلقوا الكثير من المشكلات بالنسبة لتطور السودان حيث بدأ يعتمد عليهم فى عمليات الإنتاج الزراعى ، فهم يقبلون أعمالا شاقة بأجور متدنية مما يجعل الكثير من أهالى مناطق الجزيرة والقضارف والنيل الازرق فى ميل دائم للبحث عن أنشطة اقتصادية أخرى ، ولا يعود هؤلاء المهاجرون الى بلادهم بعد انقضاء الموسم الزراعى ، وقد أدى هذا الوضع وبخاصة بعد انتشار التعليم الأكاديمى النظرى فى السودان الى أن هجر الوطنيون من السودانيين الأعمال اليدوية وبالتالى سوف يضطرون فى

---

(١) محمد العوض جلال الدين ، محمد يوسف أحمد (١٩٧٩) : «الهجرة الوافدة الى والهجرة الداخلية فى السودان» ، الخرطوم ، ص ص ٩٤ – ٩٩ .

المستقبل الى استجلاب الأيدى العاملة من الخارج وربما كان الانتاج الزراعى سوف يتقهقر لولا هؤلاء المهاجرون ، وهم لا يكلفون السودان أية خدمات إسكانية أو صحية أو تعليمية وبالتالى جاءت هجراتهم فى صالح السودان وخاصة فى وجود مدخراتهم والتى يعاد استثمارها داخل السودان . وقد قدر عدد اللاجئين فى السودان بنحو ١,٢ مليون لاجئ منهم حوالى ٦٣٦٥٠٠ يتلقون المساعدات من المفوضية السامية للاجئين بواسطة مكتب معتمد اللاجئين ويستقرون فى كسلا والقضارف ودارفور والخرطوم بل فى سنة ١٩٨٥ كان فى دارفور وحدها ١٢٤ ألف شخص من اللاجئين معظمهم من تشاد ونحو ٢٥٠ ألف أوغندى استقروا بإقليم الاستوائية فضلا عن نصف مليون من أثيوبيا وحوالى ٥ آلاف من زائير [١] ويعتبر اللاجئون عبئا على السودان حيث أنهم يمارسون الزراعة بالطرق التقليدية القديمة دون استحداث أساليب جديدة فى الزراعة من شأنها رفع معدلات الإنتاج والذى حتى الآن لم يف بحاجتهم من الغذاء ، ومنهم نسب كبيرة استطاعت التوجه الى الخرطوم والمناطق الحضرية لتزيد من مشكلاتها مشكلة أخرى جديدة ، خاصة وأن أعداد المهاجرين قدرت عام ١٩٨٨ بحوالى ٩٨٤ ألف نسمة بما يوحى بأن العائدين إلى دولهم وهجرتهم مؤقتة قليلون للغاية .

أما الهجرة الداخلية التى تتمثل فى هجرة سكان الريف إلى المدن وتزايد معدلاتها كل عام بسبب التصحر والجفاف والتى تعمل على تزايد سكان الحضر على حساب سكان الريف وجاءت المديرية الشمالية ودارفور وكردفان أهم المناطق الطاردة للسكان بينما جاءت الخرطوم وكسلا والنيل الأزرق كمناطق جذب لهؤلاء المهاجرين وقد أدى نقص الأمطار فى الاقاليم الغربية فضلا عن وجود الاحتياطى الكبير فى سكان الريف بالاضافة الى ارتفاع الأجور فى الأقاليم المستقبلة للمهاجرين ورغبة المهاجرين فى الحصول على فرص عمل أخرى وعلى التحديد فى العواصم نظرا لانخفاض عائدات حرفة الزراعة الى انخفاض الداخل فى التجارة الخـــارجية من الانتاج النباتى فى الفترة الأخيرة وجاء ميزان المدفوعات خاسرا Under Takings ولم يأت طول الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١ رابحا Favourable وهذا هو أقل آثار الهجرة من الريف الى المدن Rural - Urban Migration .

---

(١) العرض الاقتصادى للسودان ١٩٨٦ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤ .

وبالتالى كان من جرائها انخفاض مستوى دخل الفرد وضعف الإنتاج وزيادة حجم الاستهلاك ، وقد تركت هذه الهجرة آثارها على المناطق المستقبلة للمهاجرين بينما تركت أعظم الأثر على مناطق النازحين منها لأنها فقدت خيرة أبنائها والذى كان يمكنهم تحقيق اضافات كبيرة لنمو الاقتصاد السودانى وتكفى الإشارة إلى أن متوسط أعداد النازحين من غرب السودان إلى العاصمة خلال الفترة ٨٥ / ١٩٨٨ قدر بحوالى ٣٤٢ ألف نسمة (١) .

(٤) الكثافة السكانية :

تعتبر الكثافة السكانية إحدى القياسات الهامة التى تشير وتعبر عن مدى ضغط السكان على الأرض ودرجة استغلالها Land Use والملاحظ أن الكثافة السكانية فى السودان منخفضة بصفة عامة ولا تعبر عن علاقة طبيعية بين السكان والأراض إلا أن الظاهرة الملفتة للنظر تتمثل فى زيادة الكثافة السكانية المستمرة فى الحضر عنها فى الريف فقد زادت الكثافة السكانية فى الخرطوم من ٥٥ نسمة فى الكيلو متر المربع فى تعداد سنة ١٩٧٣ إلى حوالى ٨٦ نسمة / كم٢ فى تعداد سنة ١٩٨٣ ويعكس ذلك تزايد معدلات هجرة السكان من الريف الى المدن وبالتالى تتناقص كثافة السكان فى الريف وبالتالى يظهر عدم توازن التنمية بين المناطق الريفية والحضرية والتى زادت من تخلف الريف بنزوح السكان القادرين على الانتاج والذين لا يشكلون ضغطا على الريف بينما يمثلون ضغطا على الخدمات والمواد الغذائية فى المناطق الحضرية ، ويوضح النقص الشديد فى الكثافة السكانية الزراعية ظاهرة عدم تكالب السودانيين على الأراضى الزراعية حتى الوقت الحاضر وقد يكون فى ضوء متغيرات النمو السكانى أن يزداد الطلب على الأراضى الزراعية بسبب ارتفاع مستويات المعيشة وادخال الالات الحديثة فى الأعمال الزراعية (٢) .

وينعكس ضعف الإنتاج المتسبب عن هجرة السكان للأراضى الزراعية والتى لا تستخدم بالتكثيف المناسب على ضعف التجارة الخارجية وزيادة الطلب على الواردات

---

(١) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى ، العرض الاقتصادى للسودان ٨٨ - ٨٩ ، الخرطوم ، ص ٩٠ .

(٢) محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى (١٩٦٦) : «المصدر السابق» ص ٣٨٤ .

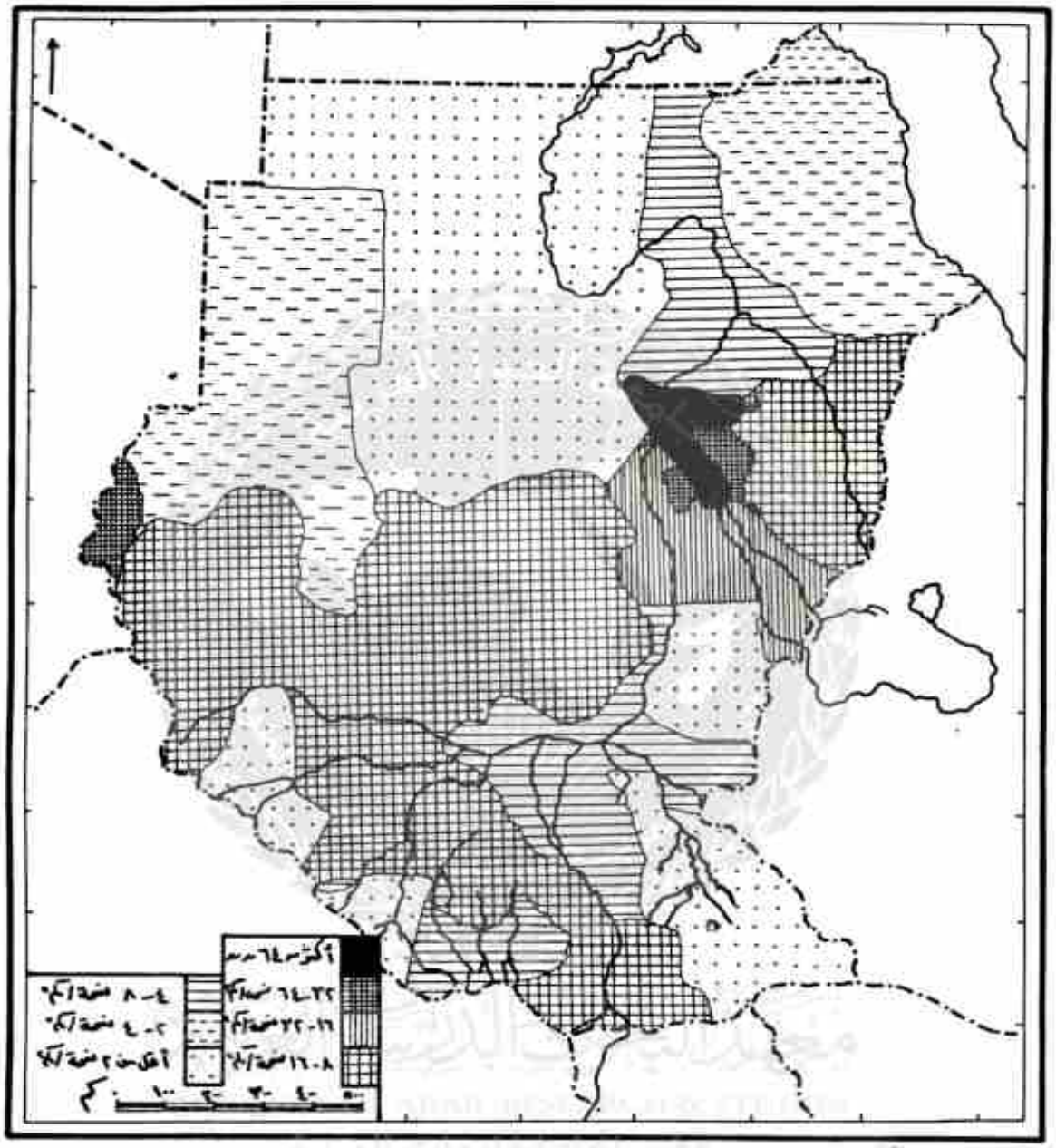

شكل (٦) توزيع كثافة السكان في جمهورية السودان
طبقاً لتعداد ١٩٨٣م

فى حين تتناقص معدلات الصادرات من الإنتاج الزراعى .

(٥) مستويات السكان :

مما لا شك فيه أن دراسة السكان سواء على المستوى الكمى أو النوعى إنما تعبر عن أحد الدلائل الهامة لما يمكن أن يصل إليه هؤلاء السكان من مستوى تكنولوچى ينعكس بدوره على زيادة أو قلة الإنتاج ، فالسكان هم المنتجون والمستهلكون وهم أداة وهدف أية عملية تخطيطية .

وفى ضوء تطبيق ذلك على السودان نجد أن الكثافة قليلة ولا تستغل الأرض استغلالا أمثل والسكان ليس لهم مستوى حضارى متقدم وخاصة فى المناطق الريفية المسئولة عن أنتاج السودان الداخل فى تجارتها الخارجية فضلا عن ضعف المستوى التكنولوجى ويزيد الأمر صعوبة عدم رغبة العديد من القبائل فى ممارسة حرفة الزراعة على الرغم من كونها المصدر الرئيسى الهام لاقتصاديات التصدير Export Economies والتى تمثل معظم الداخل من العائدات Revenues كل هذه العوامل من شأنها أن تضعف حصيلة الصادرات السودانية ومما يؤكد ذلك هو اسناد السودانيين مهمة مباشرة الزراعة للمهاجرين الوافدين ومن ناحية أخرى يأتى انتشار نمط زراعة الحريق المتنقلة ليعبر عن الزراعة بغرض الاستهلاك المحلى باستثناء التوجيه الحكومى نحو زراعة غلات معينة كالقطن كذلك الحال بالنسبة لانعدام حافز العمل عند سكان الجنوب السودانى فلا توجد لديهم تطلعات بصدد المستقبل وتحسين مختلف وسائل المعيشة كما لا يوجد لديهم دافع لتكوين رؤوس الأموال وما زراعتهم القديمة التقليدية الا جزء من الميراث البشرى لأنهم قانعون بما يبذلون من جهد [١] ومن هنا اختلفت مستويات السكان داخل أجزاء المساحة الشاسعة مما أنعكس أثره على أداء الإنتاج الفعلى الكلى بصفة عامة وعلى إنتاجية الفدان بصفة خاصة ويمكننا القول بصفة عامة أن السكان الريفيين ليس لديهم قاعدة تعمل على انطلاق الإنتاج من خلال ممارسة أسلوب علمى من شأنه أن يكون له أثر الدفع فى التجارة الخارجية للدولة تجاه الصادرات .

---

(١) محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى (١٩٦٦) : «المصدر السابق» ص ص ٣٥٦ - ٣٨٤ .

(٦) النمط الغذائى الاستهلاكى السائد :

أن كثيرا من العادات الاستهلاكية السائدة مع تزايد النمو السكانى لها أكبر أثر على تقليل الصادرات الداخلة فى التجارة الخارجية للدولة والتى تنتج عن زيادة معدلات استهلاكها من المحاصيل التى تنتجها بل أحيانا تعظم فى هذه الحالة قيمة الواردات نتيجة شدة الطلب على مثل هذه الأنواع من السلع والتى تلقى قبولا عاما لدى أنواق المستهلكين لذلك لا يلعب محصول الدخن أى دور فى الصادرات السودانية نظرا لاستهلاكه الشديد والذرة الشامية أيضا لا تظهر بكثرة فى صادرات السودان لأنها لا تلقى قبولا عند السودانيين ولكونها لا تمثل نمطا استهلاكيا كذلك الحال فى زيادة الطلب على الذرة الرفيعة والتى تستهلك بكميات كبيرة ويتوقع قلة صادرات السودان منها فى الأعوام المقبلة نفس النتيجة لمحصول السمسم والذى يعد زيته محببا لدى السودانيين وأيضا الشعير الذى يزرع قليلا لكونه لا يتعدى أن يكون علفا للحيوان فهو يزرع فى الشمال اعتمادا على الرى ، ولا يفى القمح بحاجة السكان بعد أن أصبح الطلب عليه يزداد يوما بعد يوم وبخاصة فى المدن التى يتزايد سكانها باستمرار وبالتالى تسبب زيادة استهلاكه زيادة حجم الواردات بمعدلات مرتفعة سنويا .

(٧) النقل والمواصلات :

يعتبر النقل من الدلائل القوية التى تشير الى البنيان الاقتصادى الذى وصلت إليه الدولة من خلال ربط اجزائها بالإضافة لكونه من العمليات المكملة والهامة للإنتاج والتوزيع ومن هنا فهو بعد جغرافى بشرى هام يؤثر فى التجارة الخارجية، ويعتبر النقل من المشكلات الواضحة فى السودان نظرا لاتساع مساحته التى خلقت المسافات الشاسعة بين أجزاء الدولة ومع قلة السكان وصعوبة مد الطرق كل هذا من شأنه أن يعرقل التطور الاقتصادى للسودان ، وحتى الآن لا تزال جهات عديدة لا تستطيع أن تساهم بشكل فعال فى اقتصاد الدولة على سبيل المثال لا الحصر أحيانا تكون أسعار الذرة المستوردة من الهند والتى تباع فى أسواق الخرطوم أقل سعرا من تلك التى تنتج فى دارفور والتى تصل لنفس السوق [١] كذلك معظم الأقاليم الداخلية التى تمثل حركة كبرى فى الانتاج نجدها بعيدة عن خطوط المواصلات وهامشية بالنسبة للميناء البحرى

---

(١) محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى (١٩٦٦) :«المصدر السابق» ص ٤٣٢ .

على البحر الأحمر مما يزيد من تكاليف السلع المنقولة ويحمل ذلك الدولة عبء توزيع الواردات الضرورية داخل السودان نفسه وتجعل من غلاء الأسعار ظاهرة رئيسية تتضح معالمها فى السودان بسبب تخلف وسائل النقل مضافا إلى ذلك الغلاء العالمى ، واذا كانت الزراعة هى النشاط الذى يبرز صادرات السودان وتزيد من مساهمته بنسبة تصل الى ٣٢٪ فمعنى هبوط هذه النسبة كما حدث فى عام ٨٤ / ١٩٨٥ الى حوالى ٢٥,٣٪ [١] . إن تأثر الاقتصاد القومى للبلاد ، وقد كان تدهور قاعدة الموارد الأرضية بسبب تأثر القطاع المطرى والفقد الكبير فى أعداد الثروة الحيوانية وبخاصة فى القطاع الزراعى التقليدى بالاضافة الى البعد الشاسع بين أقصى الجنوب ومناطق الاستهلاك سببا لا يحفز السكان على انتاج ما يزيد على حاجتهم إذ يمثل النقل بالنسبة لهم أعقد المشكلات التى تقف فى وجه الزراعة الغلات النقدية بسبب هذا البعد الشاسع بين الجنوب ومنافذ التصدير وكثيرا ما يظهر عجز بين الإيرادات والمصروفات يصل قدره نحو ١٧,٦ مليون جنيه لسنة ١٩٨٤ وذلك فى وسائل النقل والذى لا يعبر عن حركة دائمة ويظهر ذلك الأثر من انخفاض ايرادات هيئة الموانى البحرية فى عام ٨٥ / ١٩٨٦م عن العام السابق بنسبة ٩٪ وذلك بسبب الركود التجارى الذى نتج عن تدهور الإنتاج وعدم مقدرة وسائل النقل والطرق على التعامل مع كافة أجزاء الدولة الواحدة وهذا مما لا يتفق مع اقتصاديات هذه الدولة والتى تعتمد فى جوهرها على الانتاج النباتى والحيوانى الذى تعجز عن نقله وسائل النقل الجوى نظرا لطبيعة صادرات السودان غير الصناعية والتى لا تتفق أوزانها مع أسعارها فلا أمل إلا فى وسائل النقل الأرضى بأنواعه بالإضافة الى النقل النهرى والبحرى .

(٨) رؤوس الأموال والاستثمارات :

تعد الظاهرة المؤكدة هى تلك التى تتمثل فى أن العمل الزراعى لا يحفز الكثير من سكان السودان لذا تجد دور القطاع الخاص يكاد يكون ضئيلا آخذين فى الاعتبار أن الاستثمارات فى هذا القطاع تختلف عن غيرها من قطاعات الأنشطة الأخرى وذلك لشدة احتياجات القطاع الزراعى لأعمال أخرى قبل السير والبدء فى العمليات الزراعية

---

(١) العرض الاقتصادى للسودان ، «المصدر السابق» ص ١٧ .

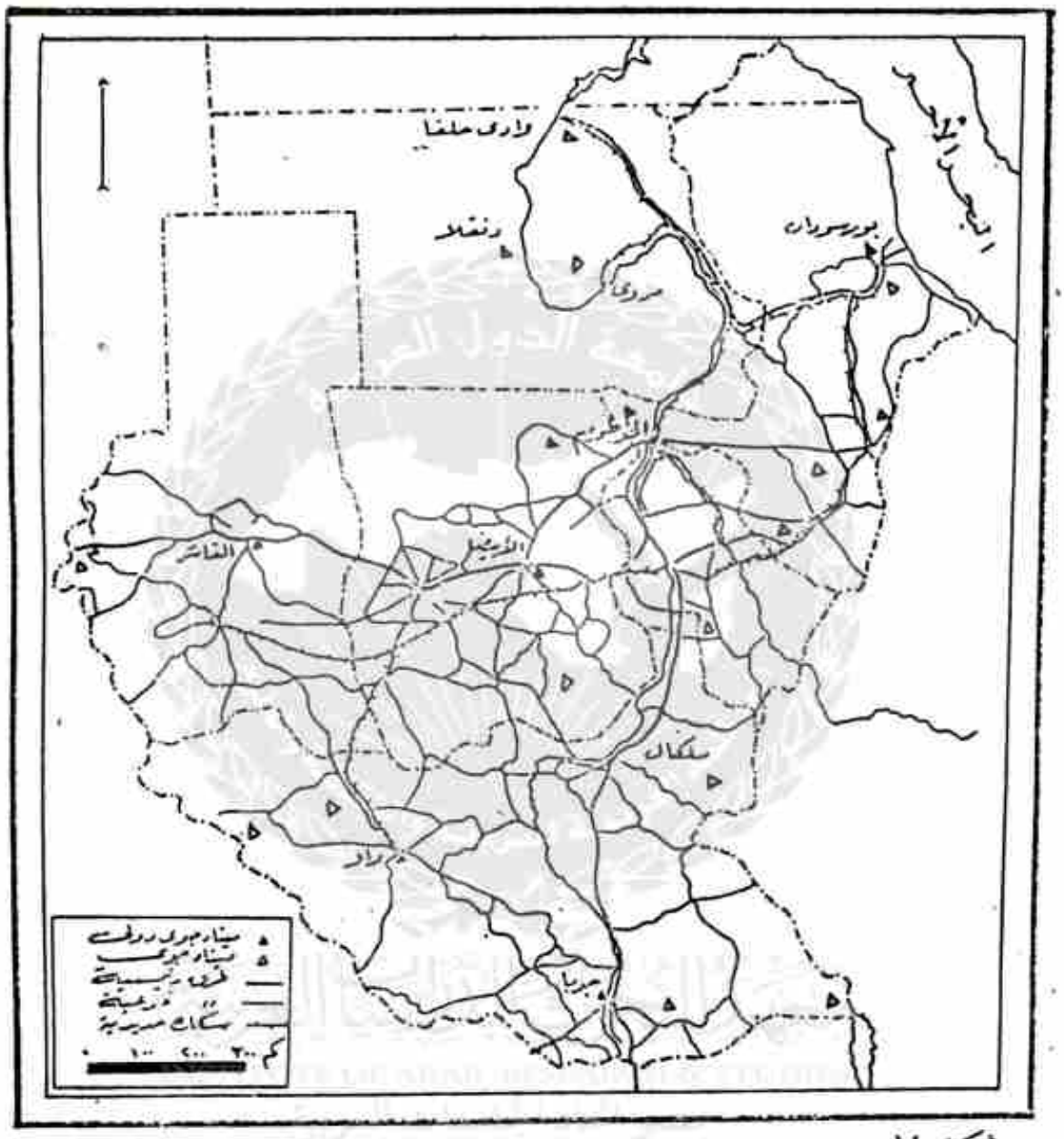

شكل (٧)

وسائل المواصلات

نفسها وتعرف هذه المرحلة اللاحقة للزراعة بالبنية الأساسية Infre Structure والتى تتكلف أموالا طائلة وبطبيعة الحال أن عدم إغراء الاستثمارات فى مثل هذا النوع من الأنشطة «الاقتصادية» بالنسبة للمستثمرين إنما يعزى الى عدم تحقيق معدل دوران سريع لهذه الاستثمارات التى فى غالبيتها توجه للمشروعات الاستهلاكية فى السودان والتى تحقق عائدا سريعا على المدى القصير Short Range وبالتالى تعظم معدلات الاستيراد ويصعب أن يستثمر أجنبى من أجل تنشيط صادرات السودان نظرا لأنه لا يعرف عن البلد الكثير من المعلومات فضلا عن طول مدة المشروعات الزراعية دون انتظار عائد سريع واذا أضفنا الى ذلك عدم رغبة الكثير من السكان المحليين فى تكوين رؤوس الأموال فإن ذلك يلقى على عاتق الحكومة السودانية مواجهة شئون الزراعة بمفردها وهنا تفتقر السودان الى أهم عناصر الإنتاج التى يمكن أن تزيد من قدرته الانتاجية وتنعكس على تنشيط تجارته الخارجية .

والسودان كمعظم الدول النامية تعانى من عجز واضح بين معدلات الادخار المحققة ومعدلات الاستثمارات المطلوبة وكذلك الحال بين معدلات التصدير ومعدلات الاستيراد ومن هنا تعجز الاستثمارات الصغيرة بدورها عن سد الفجوة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ولعل فى عجز رؤوس الأموال عن تمويل محصول القطن ومقاومة الأمراض التى يتعرض لها وعدم مقدرة الصرف على التقاوى والمخصبات ما يوضح درجة المشكلة التى تتعرض لها السودان وانعدام دور الاستثمارات ، ومن ناحية أخرى تلعب العلاقات المكانية دورا سلبيا فى عدم تحقيق ارتباط تكاملى Coordination لعمليات الاستثمارات نظرا لمرحلة الضعف والتدهور الاقتصادى Degeneration التى تعيشها هذه الدول المحيطة بالسودان وبالتالى يصعب تحقيق رفع معدلات الاستثمارات وجنى ثمارها من السودان مما يبطل أثر هذا العامل من خلال بلاد المواقع القريبة التى يمكن أن يكون لها أثر السبق من الاستفادة من خلال الأراضى الزراعية السودانية التى تتسم باتساعها .

ولا شك أن مجال الانطلاق الاستثمارى فى السودان لابد وأن يبدأ بالزراعة التى تميز هيكل النشاط الاقتصادى بالسودان وما يرتبط بذلك النشاط من عمل المنشآت

المرتبطة «بالزراعة» والتى ترفع من قيمة التكاليف الإجمالية ، وهنا يمكن للدولة أن تعمل على معالجة قصور الاستثمارات الأجنبية من خلال إمداد المستثمرين الأجانب بمعلومات كافية عن السودان لأنه قطر ينقصه الكثير من المعلومات التى تتعلق بحصر لموارد المياه وتصنيف ومسح للتربة وتسهيل الكثير من الإجراءات وأضعف الأثر لهذه السياسة هو القضاء على مشكلة البطالة فى السودان نتيجة دخول عنصر الزراعة الحديثة التى تجعل الكثير من السكان يعيد النظر فى أمرها ، وهذا من شأنه أن يجعل مدخرات السودانيين العاملين بالخارج توجه للأنشطة الزراعية مما يكون له أثر ايجابى على تقوية تجارة السودان الخارجية وزيادة معدلات الصادرات .

(٩) السياسات السعرية :

تؤثر السياسات السعرية على حجم ونوعية الداخل فى صادرات السودان وبالتالى تؤثر على إيرادات الدولة من وراء تجارتها الخارجية ، فأحيانا يكون العائد من وراء المحصول غير مجز بالنسبة للمزارعين ، ومما يثير الدهشة أن الدولة حين تستورد نفس المحصول الذى يحجم عن زراعته المزارعون لاستيفاء النقص منه يكلفها ذلك العمل تكاليف مرتفعة عما لو كانت عمدت الى تحفيز السكان على زراعة مثل هذه النوعيات ، وعلى سبيل المثال فإن أسعار السمسم تغرى السودانيين بزراعته وهذا يفسر انخفاض الداخل فى التجارة الخارجية من القطن السودانى فى بعض السنوات نتيجة تحول السكان الى زراعة السمسم مما يجعل الحكومة فى بعض السنوات تأخذ على عاتقها كل شئون القطن وبخاصة فى الجنوب [١] وفى نفس الوقت أحيانا تتراجع صادرات السمسم كنتيجة مصاحبة لزيادة الطلب عليه فى صناعة الحلوى وزيت الطعام والطلاء .. الخ . ومن هنا لا تتفق سياسة الدولة السعرية مع ما يمكن تخطيطه لإعادة التركيب المحصولى فى ضوء الأسعار المنخفضة .

بالعرض السابق نجد أن كلا من العوامل الطبيعية والبشرية تضافرت لتظهر من التجارة الخارجية للسودان أبعادا تتجسد أهم مظاهرها فى أزمة الاقتصاد السودانى

---

(١) محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى (١٩٦٦) : «المصدر السابق» ص ٣٥٧ .

النابعة من المشكلات الاقتصادية التى لها آثار تراكمية لا تزال قائمة حتى الآن وعلى الرغم من الجهود المبذولة الا أن هناك خللا فى الهياكل الاقتصادية وشحا فى الموارد وعدم تخصصها التخصص الأمثل ، وقد زاد من مشكلة السودان تأثر التعاون الثنائى الدولى مع السودان الى حد كبير بقرارات صندوق النقد الدولى والتى لم تساعد السودان على إيجاد الحل الجذرى لمشكلته .

خامسا : ميزان المدفوعات

تأتى أهمية ميزان المدفوعات من خلال أنه المحدد الفعلى لأداء الاقتصاد الوطنى تجاه دول العالم الخارجى على الرغم من إجراء عدة تخفيضات على سعر الصرف بالنسبة للجنيه السودانى مقابل الدولار الامريكى كعملة هامة ورئيسية للتعامل بين معظم الدول.

وقد عانى السودان خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ من عجز فى ميزان المدفوعات وعلى سبيل المثال يظهر عجز واضح فى الحساب الجارى لعام ١٩٩١ بما مقداره ٨٤٥ مليون دولار وبزيادة ٢٢٨٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٠ كما قدر العجز فى الميزان التجارى بما مقداره ٩٤٢ مليون دولار بزيادة مقدارها ١٤٨,٤٪ فى عام ١٩٩١ عن سابقه ، ويرجع هذا العجز أساسا لنمو الواردات بنسبة ٧٥,٥٪ وانخفاض نسبة الصادرات بحوالى ٧,٥٪ (١) .

وأحد أسباب العجز الرئيسية فى ميزان المدفوعات السودانى إنما تكمن فى اعتماد السودان على تصدير سلع لا تتعدى المواد الخام الزراعية والتى من النادر أن تشهد طفرات فى ارتفاع أسعارها العالمية ، إلى جانب تعدد المصادر البديلة للحصول على هذه الخامات مما يجعل أسعارها عرضة للتذبذب من وقت لآخر فى حين تأتى أغلب واردات السودان من السلع المصنعة التى تتميز بارتفاع اسعارها ومن ثم تظل الفجوة قائمة بين قيمة ما تصدره وما تستورده ، بما يجعل من العجز حليفا لميزان المدفوعات السودانى .

---

(١) العرض الاقتصادى للسودان ٩١ / ٩٢ ، ص ١٥١ .

وكان من نتائج ذلك تلك الإجراءات التى اتخذتها حكومة السودان والتى تتعلق بتقليل الواردات خاصة من الكماليات التى فرضت عليها قيوداً جمركية إلى جانب فرض رسوم استيراد مرتفعة للحد من العجز فى ميزان المدفوعات نظراً لما شهدته الفترة ٨٤ / ٩١ من تدهور فى اقتصاد الدول التى تعتمد على تصدير السلع الزراعية.

سادسا : الميزان التجارى

يعتبر الميزان التجارى الترمومتر الدقيق لقياس درجة قدرة الدولة على ممارسة أنشطتها التجارية مع الدول الخارجية وإلحاق تطور بالصادرات من شأنها أن تحقق تزايدا مستمرا له أكبر الأثر على إصلاح ميزان المدفوعات من خلال تنشيط صادراتها بقدر يفوق معدلات الاستيراد ومن خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١ للميزان التجارى السودانى يمكن أن نتبين الآتى : -

أن الميزان التجارى فى الفترة ٨٤ / ١٩٩١ لم يكن فى صالح السودان فى أية سنة من سنوات الدراسة ويعزى ذلك الى عدم تغير أنماط الصادرات السودانية الأولية وبالتالى يسير التطور التجارى للسودان ببطء بما لا يخدم تحركاته التجارية وفى الوقت نفسه تعظم قيمة الواردات ولم تتزايد الصادرات فى أعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ إلا بمتوسط بلغ ٢٪ فقط ، بل أن القطن الذى يمثل عماد صادرات السودان إنخفضت قيمة الصادر منه من ١٨٢ مليون جنيه عام ٨٠ / ١٩٨١ الى نحو ٦٩,٤ مليون جنيه فى عام ٨١ / ١٩٨٢ أى بنسبة انخفاض تمثل حوالى ٣٨,١٣٪ وبما قيمته ١١٢,٦ مليون جنيه ، كذلك الحال فى عام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ الذى انخفضت قيم صادرات القطن عن العام الذى سبقه وذلك من ٣٠٥ ملايين جنيه الى ٢٧٢,٥ مليون جنيه بنسبة نقص تبلغ حوالى ٣٢,٥ مليون جنيه وبنسبة انخفاض تصل الى ١٠,٦٦ ٪ عن العام الذى سبقه ومن ناحية أخرى فقد تراجعت الواردات فى عام ١٩٨١ عن العام السابق له بما مقداره ٧,٢ مليون جنيه ، وتراجعت أيضا فى عام ١٩٨٤ بما مقداره ٢٧٦,٧ مليون جنيه وهو أعلى تراجع للواردات ويعزى ذلك الى سياسة السودان التى ترمى الى تقليل الواردات وخاصة من السلع الكمالية وفرض رسوم مرتفعة عليها فى محاولة لتحسين أداء هذا الميزان ، ومع ذلك فلا تزال الفجوة كبيرة بين قيمة الصادرات التى تشكل

جنيه سنويا متوسط الفترة ٨٤ / ٨٩ وبين قيمة الواردات السنوية المقدرة فى المتوسط خلال نفس الفترة بحوالى ٣٢٣٧ مليون جنيه بعجز سنوى فى الميزان التجارى مقداره حوالى ١٧٠٣ مليون جنيه خلال نفس الفترة .

ولعل فى مثال القطن الذى يمثل ٤٣,٥٪ سنويا من إجمالى قيمة صادرات السودان خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ ما يوضح مدى تعرض المحاصيل التى تصدرها السودان لتذبذب اسعارها العالمية ، فضلا عن انخفاض إنتاجه الذى تشهده بعض السنوات وهذه هى سمة الدول التى تعتمد على غلات رئيسية بعينها فهى أشبه بالمغامرة فى حين

جدول (١) يوضح الميزان التجاري للسودان والقيمة الاجمالية ونسبة الزيادة للصادرات والواردات خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١ بملايين الجنيهات عدا عامى ٩٠ ، ٩١ بملايين الدولارات (١)

الأعوام / البيان	الصادرات	نسبة الزيادة المئوية ٪	الواردات	نسبة الزيادة المئوية ٪	الميزان
١٩٨٤	٨١٧,٣	+ ,٨	١٤٩٠,٧	+ ١٥,٣	- ٦٧٣,٤
١٩٨٥	٨٤٤,٧	+ ٣,٤	٢١٢٨,٧	+ ٤٢,٨	- ١٢٨٤
١٩٨٦	٨٣٣,٢	- ١,٤	٢٤٠٠,٧	+ ١٢,٨	- ١٥٦٧,٥
١٩٨٧	١٤٩٧	+ ٧٩,٧	٢٦١٢,٩	+ ٨,٨	- ١١١٥,٩
١٩٨٨	٢١٨٧,٩	+ ٤٦,٢	٤٧٧٢,٩	+ ٨٢,٧	- ٢٥٨٥
١٩٨٩	٣٠٢٣,١	+ ٣٨,٢	٦٠١٣,٦	+ ٢٦	- ٢٩٩٠,٥
١٩٩٠	٣٣٣,٧	—	٧١٢,٩	—	٣٧٩,٢
١٩٩١	٣٠٨,٧	- ٧,٥	١٢٥٠,٨	+ ٧٥,٤	- ٩٤٢,١

(١) المصدر جمعت وحسبت من :
- بنك السودان (١٩٨٤) ، الخرطوم .
- بنك السودان (١٩٨٩) ، الخرطوم .
- العرض الاقتصادى للسودان (٩١ / ١٩٩٢) ، الخرطوم .

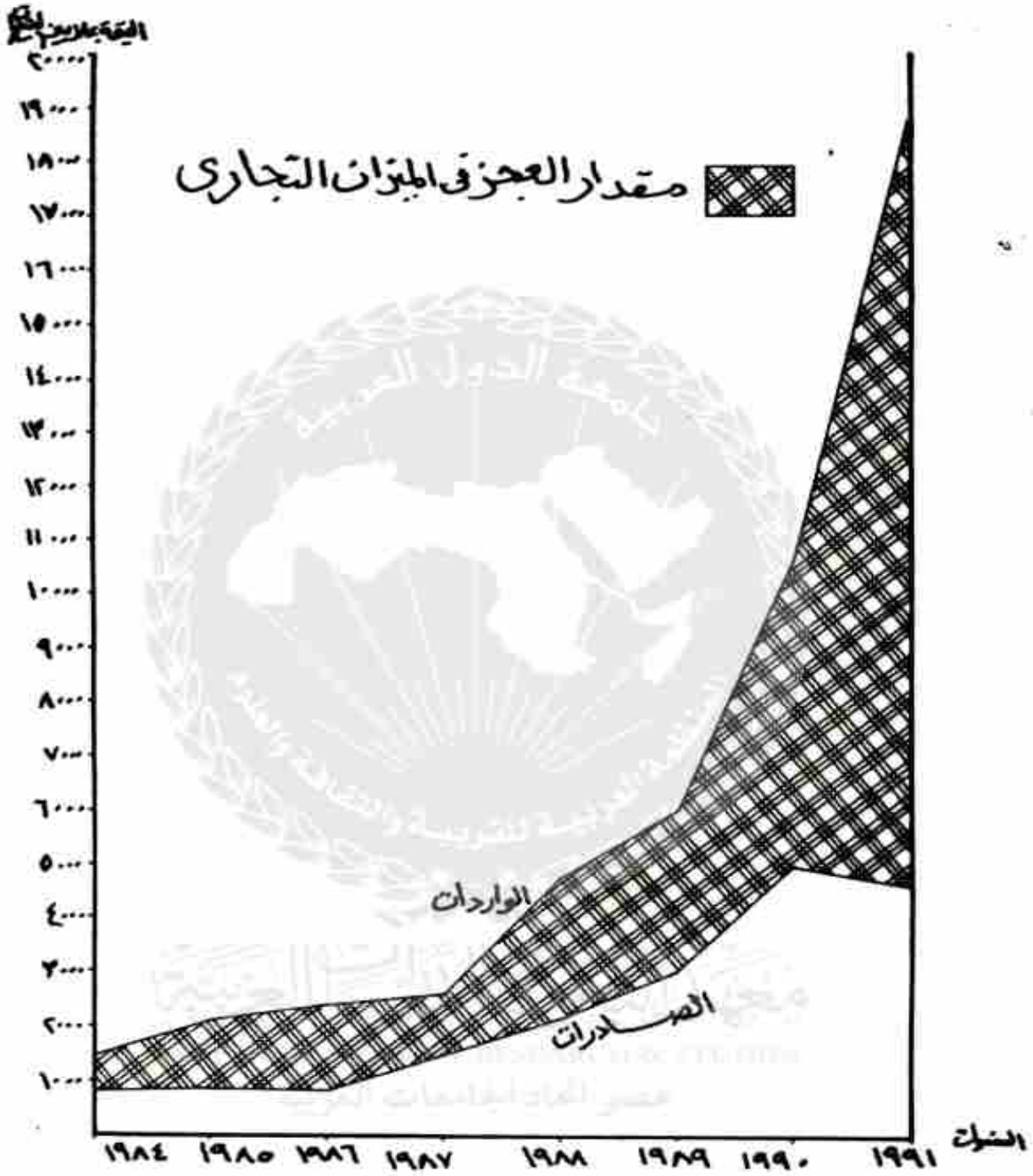

(شكل ٨)

يوضح صادرات و واردات السودان و الميزان التجاري
و مقدار العجز بملايين الجنيهات خلال الفترة
١٩٨٤ - ١٩٩١

تستقر أسعار المواد المصنعة التى تستوردها السودان وهنا يظل العجز فى ميزانها التجارى قائما شأنها فى ذلك شأن معظم البلاد التى تعتمد على غلات بعينها ولا تمتاز صادراتها بالتنوع.

سابعا : الصادرات السودانية :

تتميز الصادرات السودانية بأنها تسير على وتيرة واحدة وذلك خلال الحقبة ٨٤ – ١٩٩١ فلم تتغير أنماطها منذ الستينيات حتى الآن وهى لا تتعدى الإنتاج النباتى والحيوانى فى صورته المباشرة دون حدوث تعديل يذكر على السلع المصدرة ، ومن الجدول رقم (٢) والذى يوضح السلع الرئيسية التى تظهر فى قائمة الصادرات السودانية والنسبة المئوية لقيمة كل منها . (الكمية ألف طن مترى) (والقيمة بملايين الجنهيات) يمكن أن نتبين ما يلى : –

(١) القطن :

يحتل القطن المكانة الأولى بين قائمة الصادرات السودانية ، ويوضح الجدول رقم (٢) أن القطن يشكل ما قيمته ٤٣,٥٪ سنويا من متوسط أجمالى صادرات السودان خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ ، ويظهر ذلك المحصول فى تجارتها الخارجية بوضوح ويعزى ذلك إلى قدرة السودان المحدودة فى تصنيع كميات كبيرة منه .

وقد يشهد محصول القطن ارتفاعا فى اسعاره كما هو الحال فى عام ١٩٨٤ ويعزى ذلك لارتفاع اسعار قطن الجزيرة عنية بركات طبقا لماورد فى النشرة العالمية لاحصائيات القطن حيث سجل زيادة مقدارها ٩٨ سنتا للرطل من نوع سيف [١] فى حين تشهد بعض السنوات انخفاضا حادا فى أسعار القطن ، كما هو الحال إذا ما قورن بين موسمى ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ فالموسم الثانى يزيد كميته عن الموسم الأول بحوالى ٤٦١٪ فى حين تزيد قيمة الموسم الأول ١٩٨٤ عن موسم ١٩٨٦ الاكثر فى كميته بحوالى ٩,٥٪ تقريبا .

نفس الشئ يقال عن موسمى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ فالثانى أكثر فى قيمته من الأول

---

(١) العرض الاقتصادى للسودان ، ١٩٨٥ ، ص ١٨٠ .

بحوالى ١٩٦,٣٪ فى حين تزيد الكمية فى الأول بنسبة ٢,٥٪ عن الموسم الثانى ، وتعتبر ايطاليا والمانيا الغربية وفرنسا وانجلترا والصين واليابان أهم الدول المستوردة للقطن السودانى وبخاصة من نوع طويل التيلة .

(٢) الصمغ العربى

يأتى محصول الضمع العربى فى المكانة الثانية من حيث الاهمية النسبية للسلع التى تصدرها السودان خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ بمتوسط قيمة سنوية مقدارها ١٢,٧٪ ، ويشابه الصمغ محصول القطن من خلال عدم وجود علاقة بين الكميات المصدرة منه والقيمة المقدرة للمحصول ويرجع ذلك لتذبذب اسعاره .

ويمكن ملاحظة ذلك عند مقارنة موسم ١٩٨٤ والذى أتيح من خلاله تصدير ٣٤,١ ألف طن قيمتها ٦٤,١ مليون جنيه في حين يظهر الجدول رقم (٢) أن الكمية المصدرة من الصمغ فى موسم ١٩٨٩ لم تتجاوز ١٨ ألف طن قيمتها ٣١٢,٩ مليون جنيه ، فعلى الرغم من تناقص الكمية موسم ١٩٨٩ بحوالى ٤٧,٢ ٪ عن موسم ١٩٨٤ إلا أن القيمة المحققة موسم ١٩٨٩ تزيد عن موسم ١٩٨٤ بنسبة مقدارها ٣٨٨٪ ، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال إحصائيات شركة الصمغ العربى المحدودة حيث بلغ سعر الطن من الصمغ العربى فوب ١٨٥٠ دولاراً عام ١٩٨٤ وبلغ سعر الطن عام ١٩٨٦ من نفس النوع حوالى ٢٢٠٠ دولار للطن وتعتبر انجلترا والولايات المتحدة الامريكية وايطاليا وفرنسا وهولندا وبلجيكا والسويد واليابان والمانيا الغربية أهم الاسواق للصمغ العربى السودانى .

(٣) السمسم

بدأ محصول السمسم يحتل مكانة هامة فى صادرات السودان كنتيجة مصاحبة لإقبال المزارعين على التوسع فى زراعته حتى احتل المكانة الثالثة من حيث الأهمية النسبية فى قائمة صادرات السودان إذ تشكل قيمته السنوية نحو ١١,١ ٪ سنويا من اجمالى قيمة صادرات السودان ، وعلى الرغم من انخفاض الكميات المصدرة منه فى سنوات عديدة خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ إلا أن أسعاره العالمية فى تزايد مستمر ويظهر ذلك من خلال انخفاض الكمية المصدرة منه فى موسم ١٩٨٩ والمقدرة بنحو ٧٠,٢ ألف

طن بعد أن كانت ٨٠,٨ ألف طن عام ١٩٨٤ ، إلا أن قيمته فى صادرات السودان قد ارتفعت من ٩٦,١ مليون جنيه عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٣٣٣,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩ بنسبة زيادة مقدارها ٢٤٦,٨ ٪ .

وقدرت أسعار الطن من السمسم كما ورد فى أحصائيات شركة السودان للحبوب الزيتية حوالى ٨٧٥ دولاراً للطن عام ١٩٨٥ ، ومع بداية عام ١٩٨٦ بدأت أسعاره فى التزايد ، ولعل السنوات التى تشهد تزايدا فى صادراته هى تلك السنوات التى لم تتأثر باجفاف إلى حد كبير ويتوقع أن تقل صادراته نظرا لزيادة الاستهلاك منه ولأنه يلقى اقبالا عند السودانيين لذلك بدأت كمياته فى التناقص خلال ٨٩ / ١٩٩١ وبشكل ملحوظ ، وتعتبر ايطاليا واليابان والمانيا الغربية وهولندا ومصر من أهم الدول المستوردة للسمسم من السودان .

(٤) الماشية

تستأثر الماشية (أغنام - أبقار - إبل) بالمكانة الرابعة من حيث الأهمية النسبية لسلع الصادرات السودانية خلال الفترة ١٩٨٤ / ١٩٩١ ، فهى تساهم بمتوسط سنوى مقداره ٨,٥ ٪ وتتأثر صادرات الماشية بمحاصيل العلف ، مما يفيد طبيعة العلاقة بين صادرات كل منهما .

وتظهر السعودية ومصر كمستورد رئيسى للحيوانات ولحومها من السودان ونظرا للارتباط الوثيق بين الإنتاج الحيوانى والأعلاف من ناحية وزيادة عدد السكان مما يؤدى إلى زيادة الاستهلاك من ناحيةأخرى ، فيتوقع أن يكون هناك هبوط ملحوظ فى صادرات السودان من الماشية وينعكس ذلك بدوره على الجلود ومنتجات الالبان والأصواف وغيرها كما هو الحال إذا ما قورن بين عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٩ ، فالاول كان يساهم بنحو ١٨,٧ ٪ من اجمالى قيمة الصادرات والثانى لم يقدم سوى ٦,٣ ٪ من اجمالى قيمة الصادرات وذلك على اثر انخفاض الكميات المصدرة عام ١٩٨٩ بنسبة ٦٥,٨ ٪ عن عام ١٩٨٥ ، وبصفة عامة تشير تقديرات عام ٩١ / ٩٢ أن اجمالى ثروة السودان الحيوانية تقدر بحوالى ٦٦,٢ مليون رأس ، وتقديرات اللحوم قدرت بنحو ٤٢٢ ألف طن [١] .

---

(١) العرض الاقتصادى للسودان ٩١ / ٩٢ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

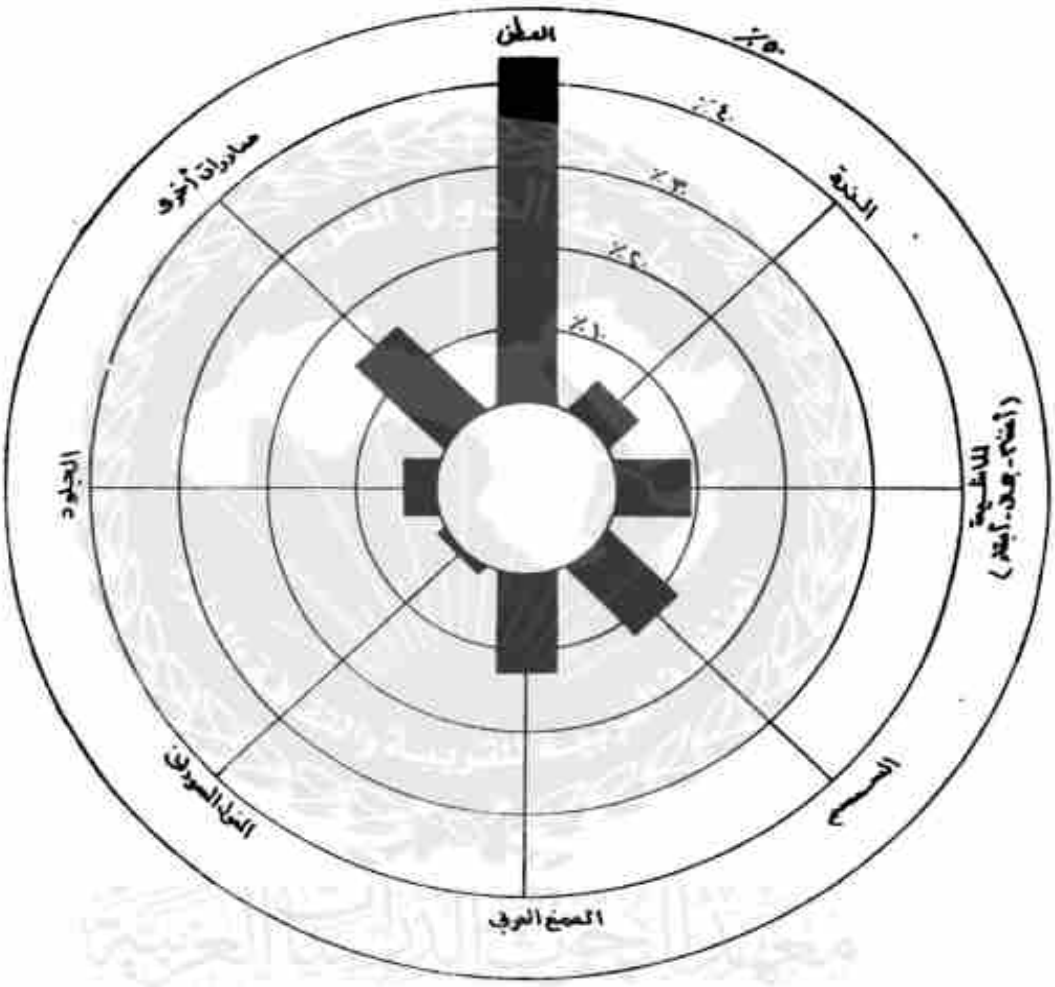

(شـــكل ٩)

يوضح متوســـطات قيمـة الصادرات والأهمية النسبية ٪
لأهم أنـواع الصادرات الســـودانية
خلال الفترة ١٩٨٤ـ ١٩٩١

(٥) الذرة

تعتبر الذرة المحصول الخامس من حيث الأهمية النسبية للداخل فى الصادرات السودانية ، إذ تقدر نسبة مساهمتها بحوالى ٤,٣٪ سنويا خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ ، ومنذ السنينيات والسمة الرئيسية لهذا المحصول التذبذب عاما بعد عام خاصة وأن أغلب انتاجها يقع على عاتق قطاع الزراعة المطرية ، فلا علاقة ثابتة بين مساحات الأراضى المنزرعة منه وتزايد الانتاج ، وفى بعض الاحيان تضطر الحكومة السودانية إلى اصدار قراراتها بحظر تصدير محصول الذرة كنتيجة مصاحبة لضعف المحصول وقلة الفائض من الذرة الرفيعة .

فى حين لا تحظى الذرة الشامية باهمية كبيرة لكونها لا تلقى قبولا لدى المستهلك السودانى وتتراوح صادراتها حيث تزرع لهذا الغرض ما بين ١٤ – ٦٠ ألف طن خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ .

ويظهر الجدول رقم (٢) أن اعلى قيمة لصادرات الذرة الرفيعة والتى شكلت ١٦,٦٪ من صادرات السودان كانت فى موسم ١٩٨٧ فى حين تظهر صادراتها ضعيفة لم تتجاوز قيمتها ١٪ من موسمى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ وهى المواسم التى عانى فيها السودان من شح مياه الامطار ، فى حين لم تظهر الذرة الرفيعة فى صادرات السودان فى عامى ١١٩٩٠ ، ١٩٩١ .

(٦) الجلود

تحتل الجلود المرتبة السادسة من حيث الأهمية النسبية للسلع التى تصدرها السودان وذلك بمتوسط سنوى خلال الفترة ١٩٨٤ ، ١٩٩١ مقداره ٣,٧٪ ، ويعزى انخفاض هذه النسبة إلى زيادة الطلب المحلى على الجلود نتيجة زيادة السكان وارتفاع مستويات المعيشة وبخاصة فى المدن السودانية وما يقترن بذلك من زيادة فى الاستهلاك ، ويتوقع انخاض صادرات هذا البند فى السنوات القليلة القادمة ، إذ قدر انتاج السودان من الجلود عام ٩١ / ٩٢ بحوالى ١٣,٢ مليون قطعة من جلود الماشية بمختلف انواعها .

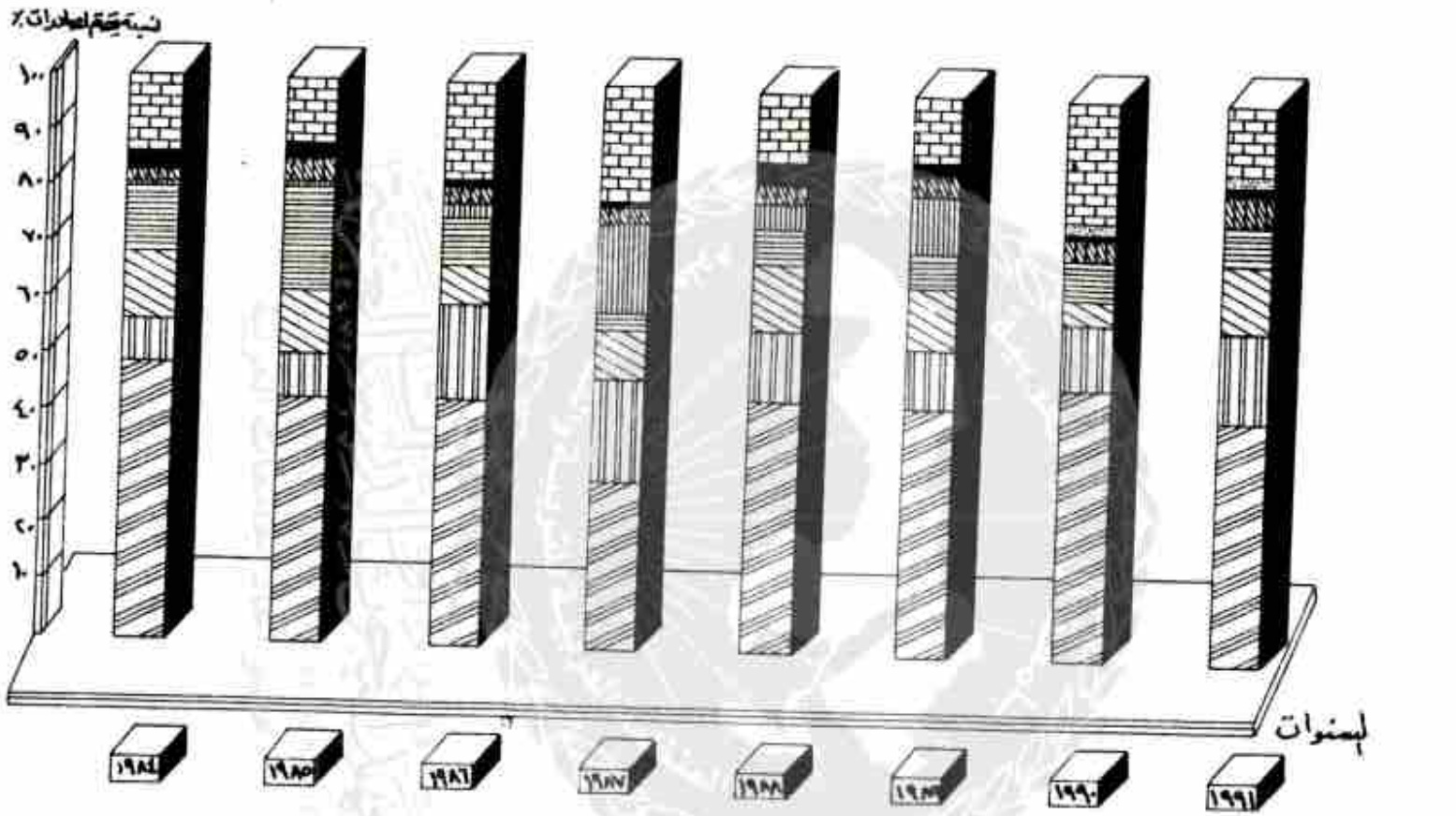

(شكل ١٠)

يوضح النسب المئوية لقيمة الصادرات الرئيسية السودانية

خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩١

تصليح فى ٢١ / ١ / ١٩٩٥

عفاف ج٣

جمهورية السودان (١)

جدول (٢) يوضح كمية وقيمة صادرات السودان الرئيسية والنسب المئوية لقيمتها من جملة الصادرات خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ (الكمية الف طن عدا القطن بألاف البالات والقيمة ملايين الجنيهات عدا عامى ٩٠ ، ٩١ ملايين الدولارات (١)

الاعوام / السلع المصدرة	١٩٨٤			١٩٨٥			١٩٨٦			١٩٨٧			١٩٨٨			١٩٨٩			١٩٩٠			١٩٩١			متوسط الفترة
	الكمية	القيمة	لكل الصادرات	الكمية	القيمة	لكل الصادرات	الكمية	القيمة	٪	الكمية	القيمة	٪	الكمية	القيمة	٪	الكمية	القيمة	٪	الكمية	القيمة	٪	الكمية	القيمة	٪	٪
القطن	١٦٧.	٤٠٥	٤٩.٥	٥٢٩.	٣٧٤.	٤٣.٨	٩٣٦.	٣٦٦.	٤١	٩٣٨.	٤٥٥.	٣٠.٤	٨١٦.	٩٧٨.	٤٤.٧	٩١٥.	١٣٤٨.٥	٤٤.٦	٦٨٨.	١٧٨.	٤٧.٧	٤٦٠.	١٣٩.	٤٣.١	٤٣.٥
الصمغ العربى	٢٤.١	٦٤.١	٧.٩	٣٧.٤	٦٦	٧.٧	١٩.١	١٤١.	١٧	١٨.٦	٢٦٧.	١٧.٨	١٨.٦	٢٨١.	١٢.٩	١٨	٢١٢.	١٠.٤	٢٥.٥	٤٥	١٢	٢٢.٩	٤٩.٦	١٦.٤	١٢.٧
السمسم	٨٠.٨	٩٦.١	١١.٨	٤٧.٥	٩٧.٨	١١.٤	٤٨.٩	٧	٢٩	٦٠.٦	١٣٤.	٩	٩٨.٨	٢٦٩	١٢.٢	٧٠.٢	٢٣٣.	١١	٤١.٧	٤٥.	١٤.٥	٣٤.٤	٣٤.٤	١١.٤	١١.١
الماشية	—	٩٢.٦	١١.٣	٥٨٩.	١٥٩.	١٨.٧	٧١.٥	٨.٧	—	٧١.٢	٤٩.٩	٣.٩	٢٠٤.	١٢٨	٥.٨	٢٠٦.	١٨٩.	٦.٣	٢٥٧.	٢٥.٧	٦.٩	٢٢.٥	٧.٥	٢٧٨.	٨.٥
الـذرة	٢٤.٩	٧.٢	٠.٩	—	—	٠.٢	٣٠.٥	١٢.٩	١.٧	٥٢٤.	٢٤٨.	١٦.٦	٢٣٧.	١٠٦.	٤.٩	٣٠٨	٢٩٧	٩.٨	—	—	—	—	—	—	٤.٣
الجـلود	١٣.٤	١٧.٤	٢.٣	٨.٤	٢٨.٨	٤.٥	٧.٧	٢٣.٧	١	٥.٣	٣٩	٢.٦	٧.٨	٢٩.٥	٣.٢	٩.٢	١١٤.	٣.٨	٤.٢	١٥.٨	٦.٨	٨.٦	١٥.٣	٥.١	٢.٧
الفول السودانى	٢٢.٥	٢٦.٧	٣.٣	١٣.٢	٣٣.١	٢.٧	١.١	٢.٥	٠.٣	٧.٣	١٠.١	.٧	٦٦	٨٦.٥	٣.٩	٥.٧	٢٧.١	٠.٩	١.٩	١	٠.٢	٢.٥	٢.٩	١	١.٦
الزيوت النباتية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠.٤	٨.٨	٢.٣	٧.٦	٦.٩	٢.٣	٠.٦
سلع أخرى	—	١٠٨	١٣	—	٩٤.٥	١١	—	١٤٤.	١٧.٣	٢٥٦.	٢٩٩.	٢٠	٢٦٨.	٢٦٨.	١٢.٣	—	٣٩٩.	١٢.٢	—	٤٥.٢	١٢.١	—	٣٩.٨	١٣.٢	١٤
جملة	—	٨١٧.	١٠٠	٨٥٣.	—	١٠٠	٨٣٣.	—	١٠٠	١٤٩٧	—	١٠٠	٢١٨٧.٩	—	١٠٠	٣٠٣٣.١	—	١٠٠	٣٧٤.	—	١٠٠	٣٠١.	—	١٠٠	١٠٠

(١) جمعت وحسبت من : بنك السودان ، مارس ، ١٩٨٧ ، الخرطوم : العرض الاقتصادى للسودان ٩١ / ١٩٩٢ .

. ١٩٩٢ , FA. Trade year Book , vol. 54 , Rome

(٧) الفول السودانى :

يأتى محصول الفول السودانى فى المرتبة السابعة من حيث الأهمية النسبية للسلع التى تصدرها السودان بمتوسط سنوى خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ مقداره ١,٦٪ على الرغم من كونه احتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية موسم ١٩٨١ ، إلا أنه بدأ يتراجع فى السنوات الأخيرة باستثناء عام ١٩٨٨ الذى تزايدت فيه قيمة صادراته عن أى موسم أخر ، وتتذبذب أسعار السمسم فى السوق العالمية ، إذ انخفض سعر الطن من ٨٧٠ دولارا موسم ١٩٨٥ إلى حوالى ٦٠٠ دولار للطن موسم ١٩٨٦ ، وتعتبر الدول المشترية للسمسم هى أهم الدول التى تستورد الفول السودانى من جمهورية السودان .

(٨) الزيوت النباتية :

تستأثر الزيوت النباتية بالمكانة الثامنة من حيث الأهمية النسبية لقيمة السلع السودانية المصدرة خلال الفترة ٨٤/ ٩١ بمتوسط قيمة سنوية مقدارها ٠,٦٪ ، ويرجع تضاؤل نسبة مساهمتها على الرغم من وفرة الحبوب الزيتية اللازمة لهذه الصناعة ، إلى تلك المشكلات التى تعترض تطوير الصناعة السودانية ومنها النقص الحاد فى الوقود وقطع الغيار والانقطاع المستمر للكهرباء ، إلى جانب زيادة الطلب المحلى على الزيوت النباتية .

(٩) صادرات أخرى :

تساهم مجموعة من الصادرات المتنوعة ما قيمته ١٤٪ من قيمة الصادرات السنوية للسودان خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ وأهم هذه الأنواع التمر ولب البطيخ والكركديه والتوابل والحمص وغيرها ، وتعتبر مصر والسعودية أهم سوق للتمر ولب البطيخ .

ثامنا : الدول المستوردة للصادرات السودانية وأهميتها النسبية

تكاد تقتصر الدول المستوردة من السودان على الدول القاطنة بالعالم القديم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية فقط من العالم الجديد ، وفى خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ لم يظهر أى تعامل للسودان مع كندا واستراليا ودول أمريكا الجنوبية ، وتعتبر قارة أوروبا بصفة عامة هى التى تستحوذ على معظم الصادرات السودانية ودول أوروبا الغربية بصفة خاصة بينما تشمل الصادرات السودانية قارة آسيا فى كل من المملكة العربية السعودية واليابان والصين والهند ، كما تشمل تجارتها قارة أفريقيا بما فيها جمهورية مصر العربية التى تتعامل مع الصادرات السودانية ومن هنا يمكن اعتبار الصادرات السودانية على خريطة العالم تمثل شكلا أقرب ما يكون إلى مستطيل منقوص لا يشتمل على الجزء الجنوبى الغربى ولا يكتمل هذا الجزء من ناحية الغرب .

ومن الجدول رقم (٣) يمكن أن نتبين ما يلى :

١ - هناك ست دول تستحوذ على ما يقرب من ٤١٪ من جملة الصادرات السودانية خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ حيث تأتى السعودية لتستأثر بحوالى ١٣,٥٪ من الصادرات ثم اليابان ٩,٣٪ ثم مصر ٥,٨٪ تليها يوغسلافيا ٤,٨٪ فالولايات المتحدة ٣,٨٪ ثم الصين ٣,٧٪ .

٢ - تحصل الدول الأوروبية فى مجموعها على نسبة كبيرة من وارداتها من السودان إذ تمثل نحو ٤٣٪ وتحتل دول السوق الأوربية المشتركة قرابة ٣١,٢٪ من هذه النسبة وبالتالى تعتبر هى العميل الأول لصادرات السودان خلال الفترة ويفسر ذلك مدى حاجة هذه الدول الصناعية إلى المواد الخام الزراعية وبخاصة من القطن ، ومعظم الغلات الدارية النقدية والتى لا تجود زراعتها فى هذه الدول وتعتبر ايطاليا وألمانيا الغربية وفرنسا وانجلترا أهم دول السوق الأوروبية المشتركة المستوردة للصادرات السودانية ويلاحظ أن جمهورية السودان قد وسعت من دائرة تعاملها مع دول السوق الأوروبية اعتبارا من عام ١٩٨٧ ، كما توسعت دائرة تعاملات السودان مع الصين

بداية من عام ١٩٨٨ فأصبحت تستحوذ على حوالى ٣,٧٪ من صادرات السودان سنويا خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ وكذلك الحال مع الولايات المتحدة التى تستحوذ على ٣,٨٪ من صادرات السودان السنوية خلال نفس الفترة وهى تتساوى بذلك مع بقية دول شرق أوروبا .

٣ - زادت معاملات السودان مع دول المعسكر الشرقى الأوروبى والذى تضاعف حجم تعاملها مع الصادرات السودانية وبخاصة خلال العامين ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ثم بدأت فى الهبوط اعتبارا من عام ١٩٨٧ وذلك خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ وعلى الرغم من ذلك فقد توسعت فى دائرة معاملاتها مع يوغسلافيا التى تحصل على حوالى ٤,٨٪ سنويا من اجمالى صادرات السودان للعالم الخارجى خلال الفترة المشار إليها .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مقر الأمانة العامة للجامعة العربية

جدول رقم (٣) يوضح النسب المئوية للمستوردين
الرئيسيين للصادرات السـودانية خـلال الفـترة ١٩٨٤ - ١٩٩١ (١)

الاعـوام / الـدول	٩٨٤ ٪١	٩٨٥ ٪١	٩٨٦ ٪١	٩٨٧ ٪١	٩٨٨ ٪١	٩٨٩ ٪١	٩٩٠ ٪١	٩٩١ ٪١	متوسط الفترة ٪
السوق الاوروبية المشتركة	٢٤,٦	١٩,٩	٢٨,٥	٤٨,٨	٣١,٦	٢٦,٦	٣٦,٣	٣٣,٢	٣١,٢
السعودية	١٥	٢٠,١	١٣,٥٦	٩,٥	١١,٧	١٦,٦	٩,٩	١١,٣	١٣,٥
اليابان	٦	٨,١	,٧	٦,٣	١١,١	١٦,٦	٧	١٢,٢	٩,٣
مصر	٨,٣	١٠	٨,٢	٣,٥	٣,٦	١	٨,٤	٣,٥	٥,٨
يوغسلافيا	٤,٨	٨,٣	٦,٩	٣,٦	٦,٦	٣,٣	٣,٢	٢,١	٤,٨
الولايات المتحدة	٢,٨	٣,٣	٥,٤	٤,٧	٣,٢	٣,٣	٣,٣	٤,٣	٣,٨
الصين	٤,٣	٠,١	٠,٢	٠,١	٢,٢	٦,٧	١١,٢	٤,٥	٣,٧
الهند	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٥,٣	٠,١	٠,٢	٠,٦	١
الاتحاد السوفييتى	٢,٢	١,٣	٢,٦	٠,٢	٠,٨	–	–	–	٠,٩
دول أخرى	١٨,١	١١,٧	١٥	١٨,١	١٤,٥	١٧,٦	٦,٨	١٥,٩	١٤,٥
دول عربية	٦,٧	٤,٧	٣,٥	٢,٦	٥,٢	٤	١٠,٣	٧,١	٥,٥
بقية دول شرق أوروبا	٤,٨	١٠,٣	٨,١	١,٩	١,٨	١,٣	٠,٦	٠,٨	٣,٨
بقية دول غرب أوروبا	٢	١,٧	,٩	,٥	٢,٤	٢,٩	٢,٨	٤,٥	٢,٢
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) المصدر : جمعت وحسبت من
بنك السودان (١٩٨٧) احصائيات التجارة الخارجية ، الخرطوم العرض الاقتصادى للسودان ١٩٩٢/٩١
United Nations, (1992) African Statistical - Yearbook , Part 1 ,

٤ – قل تعامل السودان مع الاتحاد السوفيتي اعتبارا من عام ١٩٨٧ ثم توقف تعامله معه على الرغم من أنه كان عميلا هاما للسودان منذ الستينيات من هذا القرن .

٥ – يعزى ارتفاع نسبة السعودية واحتفاظها بالمركز الثانى للمستوردين للصادرات السودانية إلى شدة الطلب السعودى على واردات الذرة واللحوم والحيوانات الحية .

٦ – حلت الهند محل كوريا الجنوبية التى كانت دائرة تعاملها مع الصادرات السودانية كبيرة خلال الفترة ٨٠ / ١٩٨٤ ومن ثم لم تظهر كوريا كأحد المستوردين لصادرات السودان خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ .

تاسعا : الواردات السودانية

بلغ متوسط واردات السودان فى الفترة ٨٤ / ١٩٨٩ حوالى ٣٢٦٥,٣ مليون جنيه سنويا ، وقد حدث تناقص فى قيمة الواردات السودانية عام ١٩٨٤ بنسبة ١٥,٣٪ عن العام الذى سبقه فى محاولة للحد من عجز ميزان المدفوعات السودانى وذلك،من خلال العمل على خفض الاستيراد ؛ إلا أن الواردات عاودت زيادتها اعتبارا من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٩ فارتفعت قيمتها من ١٤٩١ مليون جنيه عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٦٠١٤ مليون جنيه عام ١٩٨٩ بنسبة زيادة مقدارها ٣٠٣,٤٪ ، ويلاحظ أن الواردات السودانية تأتى على النقيض من الصادرات السودانية ، فبينما تتسم الأخيرة بأنها محدودة فى أنواعها . تأتى الأولى لتتسم بالتنوع ويلاحظ .. من الجدول رقم (٤) تناقص قيمة السلع الاستهلاكية حيث بلغت ١٧,٧٪ من جملة قيمة الواردات السودانية بينما تزايدت الأهمية النسبية لقيمة السلع المصنعة ، كما يعكس الجدول الأهمية النسبية لأهم الواردات السودانية لأهم الواردات السودانية ومتوسطاتها خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ على النحو التالى :

(١) المواد الخام :

احتلت واردات هذا البند المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للواردات السودانية سنويا بمتوسط مقداره ٢٤,٨٪ خلال الفترة ويستحوذ البترول على النصيب الأكبر من واردات هذا البلد حيث بلغت قيمة وارداته حوالى ٩٨٪ من إجمالى واردات بند المواد الخام وقد بلغت قيمة واردات هذا البند ما قيمته ٦٠٧,٢ مليون جنيه كمتوسط سنوى خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ .

(٢) المصنوعات :

احتلت واردات هذا البند المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للواردات السودانية بمتوسط مقداره ١٩,٢٪ خلال الفترة وذلك من جملة الواردات الكلية للسودان وقد حدث انخفاض فى قيمة واردات هذا البند فى عام ١٩٨٤ عن سابقه وتعتبر المصنوعات المعدنية والجوالات والخيش أهم واردات هذا البند حيث ارتفعت قيمة واردات هذا البند فى عام ١٩٨٩ مقارنا بسابقه نظرا لشدة الطلب على الصناعات المعدنية ، وقد بلغت قيمة واردات بند المصنوعات ماقيمته ٧٠١,٨ مليون جنيه كمتوسط سنوى خلال الفترة ٨٤ / ١٩٨٩ .

(٣) الآلات والمعدات :

يحتل هذا البند المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية للواردات السودانية بمتوسط مقداره ١٥,٢٪ من جملة واردات السودان خلال الفترة ، وقد انخفضت واردات هذا البند بنسبة ١٨,٦٪ فى عام ١٩٨٤ مقارنا بسابقه ويعزى ذلك إلى انخفاض الواردات من الماكينات ، وفى عام ١٩٨٩ زادت واردات هذا البند بنسبة ٣٧٢,٢ عما كانت عليه عام ١٩٨٤ ، وقد بلغ متوسط قيمة واردات هذا البند حوالى ٥٤٢,٣ مليون جنيه سودانى سنويا خلال الفترة ٨٤ / ١٩٨٩ .

(٤) المواد الغذائية :

تحتل واردات هذا البند المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية لجملة قائمة الواردات السودانية وقد بلغ متوسطها ١٤,٨٪ من جملة واردات السودان خلال

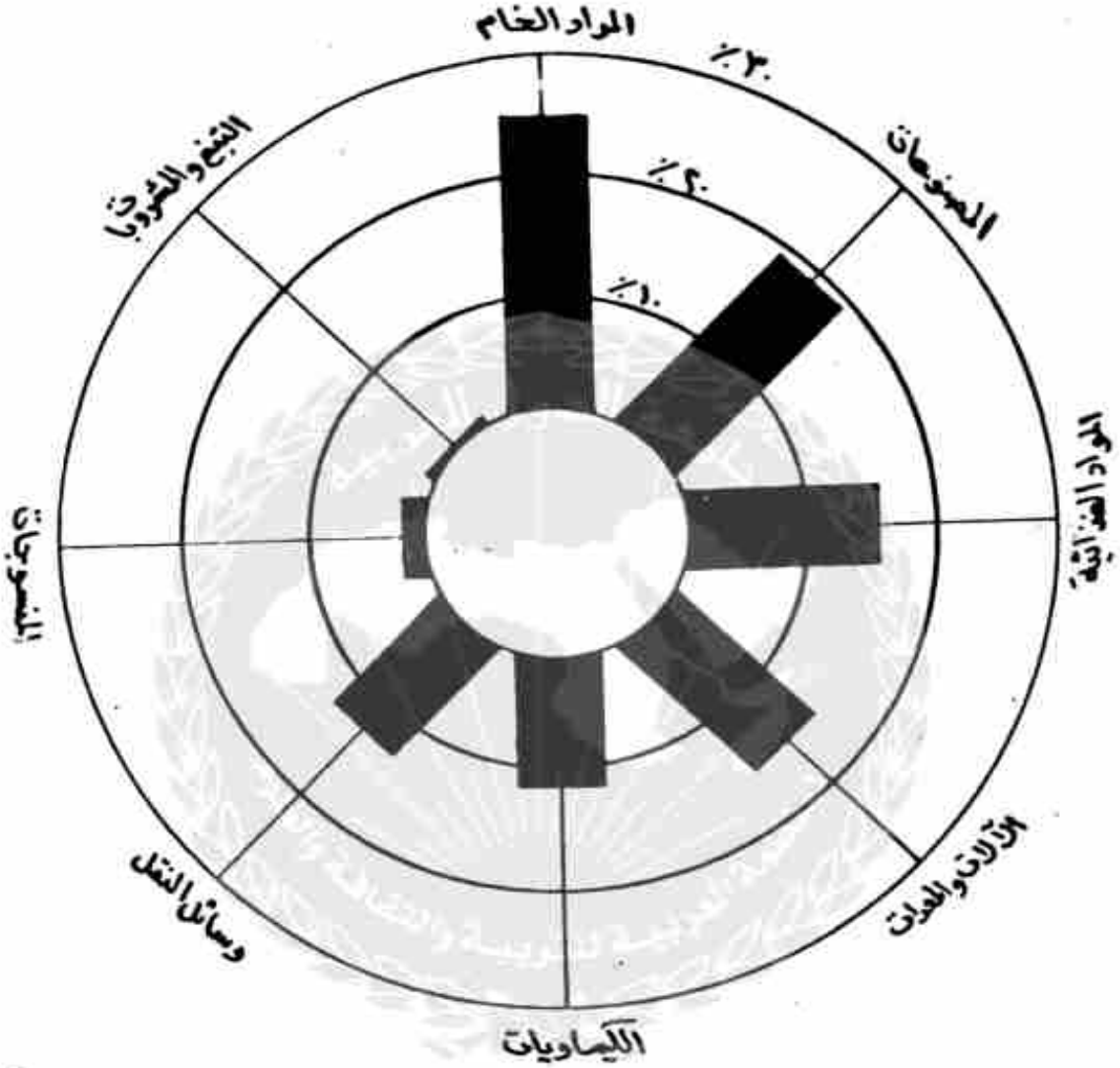

(شكل ١١)

يوضح متوسطات قيمة الواردات والأهمية النسبية ٪
لأهم أنواع الواردات السودانية
خلال الفترة ١٩٨٤ـ ١٩٩١

شكل (١١)
يوضح متوسطات قيمة الواردات والأهمية النسبية ٪
لأهم أنواع الواردات السودانية
خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١

الفترة ٨٠ / ١٩٨٩ ، وقد انخفضت قيمة واردات هذا البند بنسبة ٢٢,٣٪ فى عام ١٩٨٤ مقارنة بسابقه بينما زادت قيمته مرة أخرى فى عام ١٩٨٩ بنسبة ٤٠٩,٢٪ عن عام ١٩٨٤ ويعزى ذلك إلى زيادة قيمة واردات القمح ودقيقه والسكر والأخير تزايد الطلب عليه خاصة بعد توقف بعض خطوط الانتاج الرئيسية لصناعة السكر ، وقد بلغ المتوسط السنوى لقيمة واردات هذا البند حوالى ٥١١,٢ مليون جنيه سودانى سنويا خلال الفترة ٨٤ / ١٩٨٩ .

(٥) وسائل النقل والمواصلات :

احتلت وسائل النقل والمواصلات المرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية للواردات السودانية حيث تمثل واردات هذا البند حوالى ١٢,١٪ من جملة واردات السودان خلال الفترة ٨٤ / ١٩٨٩ ، وقد انخفضت واردات هذا البند فى عام ١٩٨٤ مقارنا بسابقه نتيجة لانخفاض قيمة الواردات من اللوارى بينما تزايدت واردات هذا البند مرة أخرى فى عام ١٩٨٩ بنسبة ٥٧,٩٪ مقارنا بسابقه ويفسر ذلك مدى زيادة الطلب على جرارات وقاطرات السكك الحديدية وقد بلغ متوسط واردات وسائل النقل سنويا حوالى ٤١٧,٣ مليون جنيه خلال الفترة ٨٤ / ١٩٨٩ .

(٦) الكيماويات :

احتل بند الكيماويات المرتبة السادسة من حيث الأهمية النسبية للواردات السودانية ، وقد بلغت قيمة واردات هذا البند حوالى ١١٪ من إجمالى قيمة الواردات السودانية ، وقد انخفضت قيمة واردات هذا البند فى عام ١٩٨٤ عن العام السابق له وذلك كنتيجة لانخفاض واردات الأدوية والمبيدات الحشرية وفى الوقت نفسه زادت الكيماويات فى عام ١٩٨٩ بما مقداره ١٥٢,٧٪ عن عام ١٩٨٤ ويعزى ذلك إلى زيادة الطلب على السماد المصنع والمبيدات وقد بلغ متوسط قيمة واردات الكيماويات سنويا حوالى ٣٦٢,٣ مليون جنيه خلال الفترة .

---

(١) العرض الاقتصادى للسودان ، ١٩٨٦ ، مصدر سابق ، ص ١٨٦

جدول (٤) يوضح قيمة واردات السودان خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١
بملايين الجنيهات عدا عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ بملايين الدولارات الامريكية (١)

السنوات / الواردات	١٩٨٤	٪	١٩٨٥	٪	١٩٨٦	٪	١٩٨٧	٪	١٩٨٨	٪	١٩٨٩	٪	١٩٩٠	٪	١٩٩١	٪	نسبة متوسط الواردات خلال الفترة ٪
المواد الغذائية	١٩٦	١٣,٢	٣٨٨	١٨,٢	٣٦٠	١٥	٤١٤	١٤,٨	٧١١	١٤,٩	٩٩٨	١٦,٦	٧٢	١١,٦	١٢٥	١٤	١٤,٨
التبغ والمشروبات	٢٩	١,٩	١٦	٠,٨	١٤	٠,٦	١٤	٠,٥	٥٧	١,٢	٦٢	١	١	٠,٢	١	٠,١	٠,٨
المواد الخام	٤١٥	٢٧,٨	٣١٨	١٤,٩	٢٩٣	١٢,٢	٤٩٨	١٧,٨	١٠٤٥	٢١,٩	١٠٧٤	١٧,٩	٣١٥	٥٠,٩	٣١٤	٣٥,٢	٢٤,٨
الكيماويات	١٨٢	١٢,٢	٢٦٢	١٢,٣	٣٤١	١٤,٢	٤٢٨	١٥,٣	٥٠١	١٠,٥	٤٦٠	٧,٦	٥٢	٨,٤	٦٤	٧,٢	١١
المصنوعات	٢٧٩	١٨,٧	٥١٥	٢٤,٢	٤٨١	٢٠	٥٠١	١٧,٩	١٠٤٣	٢١,٩	١٣٩٢	٢٣,١	٦٩	١١,١	١٥٢	١٧	١٩,٢
الآلات والمعدات	٢١٧	١٤,٦	٣٥٤	١٦,٦	٤٠٦	١٦,٩	٤٨٥	١٧,٤	٧٦٦	١٦,١	١٠٢٦	١٧,٢	٦٣	١٠,٢	١١٥	١٢,٩	١٥,٢
وسائل النقل	١٤٩	١٠	٢٤٢	١١,٤	٤٣٤	١٨,١	٣٦٩	١٣,٢	٥٠٨	١٠,٧	٨٠٢	١٣,٣	٤٤	٧,١	١١٣	١٢,٧	١٢,١
المنسوجات	٢٤	١,٦	٣٤	١,٦	٧١	٣	٨٥	٣,١	١٣٣	٢,٨	٢٠٠	٣,٣	٣	٠,٥	٨	٠,٩	٢,١
جملة	١٤٩١	١٠٠	٢١٢٩	١٠٠	٢٤٠٠	١٠٠	٢٧٩٤	١٠٠	٤٧٦٤	١٠٠	٦٠١٤	١٠٠	٦١٩	١٠٠	٨٩٢	١٠٠	١٠٠

(١) العرض الاقتصادى للسودان ٩١ / ١٩٩٢ ، ص ١٥٩ .

ولعل فيما اتخذته حكومة السودان بناء علي التوجيهات الصادرة من وزارة التعاون والتجارة أن يكون علاجا يحد من العجز فى ميزان المدفوعات هو العمل بنظام الحصص بدلا من نظام الاستيراد المفتوح ، لذا لقد تقرر وقف استيراد ٥٨ سلعة [١] حتى يمكن بذلك العمل على تقليل الواردات مما يمكن أن يكون له أثر ملموس إلى حد ما فى نجاح التجارة الخارجية السودانية من خلال تحقيق فروق من وراء الصادرات مقابل الحد من الواردات مما يجعل الميزان التجارى الذى لم يعرف طوال الفترة صالح السودان أن يشهد تحسنا تدريجيا مؤداه صالح السودان .

وتأتى المنسوجات والتبغ والمشروبات لتمثل حوالى ٢,١٪ ، ٠,٨٪ على التوالى من جملة واردات السودان وبمتوسط مقداره ٩١,٢ ، ٣٢ مليون جنيه سنويا على التوالى خلال الفترة ٨٤ / ١٩٨٩ .

عاشرا : الدول المصدرة للواردات السودانية وأهميتها النسبية

بالعرض السابق تبين مدى حجم التنوع فى الواردات السودانية فى حين كانت صادراتها لا تتنوع كثيرا ، ويبرز الجدول رقم (٥) النسب المئوية للمصدرين الرئيسيين للواردات السودانية خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ ومنه يمكن ايضاح ما يلى :

تتصدر دول السوق الأوروبية المشتركة قائمة المصدرين الرئيسيين للواردات السودانية بمتوسط مقداره ٣٣,٨٪ خلال الفترة ، وجاءت المملكة العربية السعودية لتحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للدول الموردة للسودان بمتوسط مقداره ١٦,٤٪ وذلك خلال الفترة بينما احتلت الولايات المتحدة المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية بمتوسط بلغ ٦,٥٪ خلال الفترة وقد احتلت ليبيا المرتبة الرابعة من حيث قائمة المصدرين الرئيسيين للواردات السودانية بمتوسط مقداره ٥,٧٪ خلال الفترة ، واحتلت دولة اليابان المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ ٤,٩٪ خلال الفترة بينما تمثل مصر والصين والهند ويوغسلافيا من المرتبة السادسة وحتى التاسعة بمتوسط بلغ ٣,٧٪ ، ٢,٦٪ ، ١,٥٪ ، ٠,٨٪ على التوالى وذلك خلال الفترة ٨٤/١٩٩١ .

ومن خلال الجدولين (٣) ، (٥) يمكن أن نتبين الآتى :

هناك ست ملاحظات يمكن ملاحظاتها من خلال الدول التي تصدر واردات السودان :

(١) الملاحظة الجديرة بالتحليل أن الصادرات السودانية للدول الأوروبية وكذلك الواردات من هذه الدول باستثناء الاتحاد السوفييتى تصل إلى ما يقرب من ٣٥٪ كمتوسط للفترة ٨٤ / ١٩٩١ من اجمالى الواردات التى تصل إلى السودان ويوضح ذلك مدى حاجة السودان للمصنوعات ومصدرها دول أوروبا عامة فى الوقت الذى يعتبر فيه السودان مصدرا لهذه الدول فى إمدادها بالمواد الخام الزراعية ، وهذا التعامل وان اقتربت نسبته فى الصادرات والواردات بين هذه وتلك إلا أن الميزان التجارى يظل فى صالح الدول الأوروبية نظرا لارتفاع أسعار ما تصدره فى الوقت الذى تتعرض فيه الصادرات السودانية لتذبذب أسعارها يوما بعد يوم بالنسبة للأسعار العالمية ومن هنا تعتبر هذه الدول هى العميل الأول المسئول عن تصدير واردات السودان .

(٢) على الرغم من اتساع دائرة تعامل السودان مع الكتلة الشرقية فى بداية الفترة إلا أنها عادت للانكماش فاحتلت مرتبة متأخرة من حيث الأهمية النسبية «للدول المصدرة للسودان ويفسر ذلك حاجة هذه الدول للمواد الخام النباتية التى تنتجها السودان بينما تأتى أهم واردات السودان متمثلة فى المصنوعات والمواد الخام من دول غرب أوروبا والسعودية ويفسر ذلك أيضا تناقص واردات السودان من الاتحاد السوفييتى الذى كان يمثل حتى أواخر الستينيات عميلا هاما للسودان فقد احتل المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية للدول الموردة للسودان بمتوسط بلغ ٢,٢٪ خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ مما يوضح أنه لا يسهم بشكل فعال فى الواردات السودانية فى حقبة الثمانينيات .

(٣) اختفاء ليبيا من قائمة المستوردين الرئيسين للصادرات السودانية فى حين ظهرت من بين الدول الهامة التى تستورد منها السودان فقد مثلت واردات السودان من ليبيا حوالى ٥,٧٪ من جملة ما يستورده السودان من كافة الدول – بينما حافظت الصين على ترتيبها فهى تسهم بحوالى ٣,٧٪ من جملة الداخل فى تجارة السودان

الخارجية لتمثل المرتبة السابعة من حيث الدول المستوردة للصادرات السودانية بينما احتلت أيضا المكانة السابعة بمتوسط مقداره ٢,٦٪ خلال الفترة من حيث الدول المصدرة للواردات السودانية ويظهر ذلك فى أن التعامل بين الدولتين يسير على وتيرة متتابعة . نفس الشئ بالنسبة للدول العربية ودول غرب أوروبا وشرق أوروبا حيث تقترب نسبة صادرات السودان إليها من نسبة وارداتها من تلك الدول .

وثمة ملاحظة هامة تتعلق بظهور الهند كمصدر لواردات السودان بمتوسط مقداره ١,٥٪ خلال الفترة وهى نسبة مرتفعة تشير إلى اتساع دائرة معاملة السودان مع الهند كمورد هام ومصدر للسودان فى حين يظهر فى قائمة الدول التى استوردت من السودان خلال الفترة ٨٤ / ١٩٩١ ، بعد أن كانت لا تظهر فى قائمة الدول المصدرة للسودان أو المستوردة منها خلال الفترة ١٩٧٥ ، ١٩٨٣ .

(٤) احتلت السعودية المرتبة الثانية من حيث الدول المستوردة من السودان بمتوسط بلغ ١٣,٥٪ خلال الفترة وكذلك الحال فى كونها تظهر من أهم الدول التى صدرت للسودان حيث بلغت نسبة مساهمتها ١٦,٤٪ خلال الفترة من جملة واردات السودان لتمثل بذلك المرتبة الثانية أيضا ويعزى ذلك إلى ارتفاع واردات السودان من البترول السعودى الذى يمثل أكثر من ٥٠٪ من اجمالى واردات البترول التى تستورده السودان . ومن هنا يمكننا القول أن واردات السودان تدور فى فلك القارة الأوروبية بنسبة تقدر بحوالى ٤١٪ والآسيوية حوالى ٢٦٪ ليشكلا معا أكثر من ثلاثة أرباع الواردات السودانية .

(٥) احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية للدول المستوردة من السودان بمتوسط مقداره ٣,٨٪ إلا أنها جاءت لتمثل مركزا متقدما من حيث أهميتها النسبية كدولة مصدرة للسودان ، وقد بلغت متوسط نسبتها حوالى ٦,٥٪ خلال الفترة ويفسر ذلك مدى حاجة السودان إلى القمح وتكنولوچيا الآلات والمعدات والكيماويات .

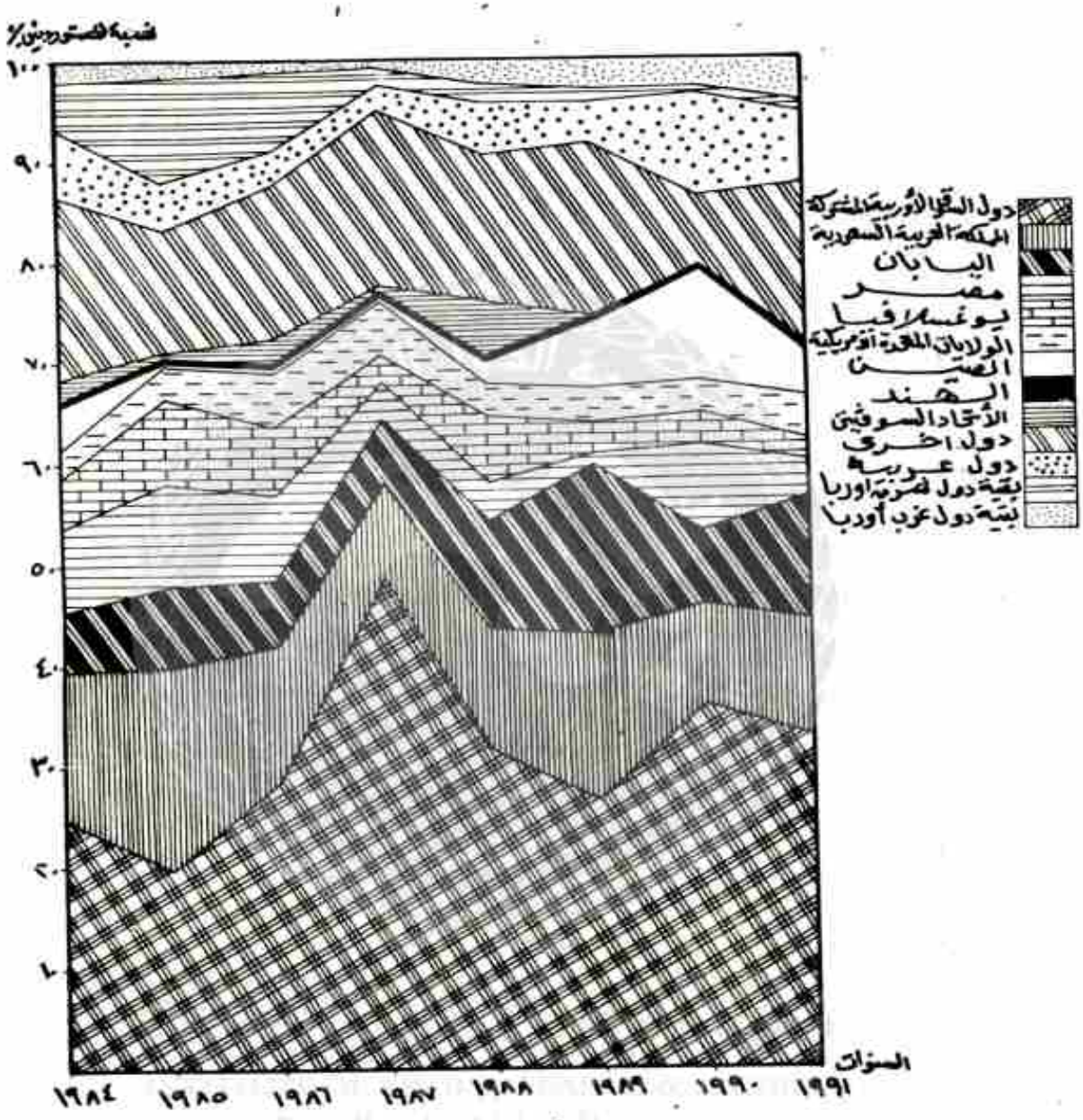

(شكل ١٢)

يوضح النسب المئوية للمستوردين الرئيسيين للصادرات السودانية
خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩١

شكل (١٢)
يوضح النسب المئوية للمستوردين الرئيسين للصادرات السودانية
خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١

(٦) احتلت مصر المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية للدول المستوردة للصادرات السودانية بمتوسط مقداره ٥,٨٪ خلال الفترة بينما احتلت المرتبة السادسة من حيث الدول المصدرة للواردات السودانية إلا أن نسبة واردات السودان من مصر تزداد عاما بعد عام فقد ارتفعت نسبة واردات السودان من جمهورية مصر العربية بحوالى ٨٢,٤٪ عام ١٩٨٤ مقارنا بعام ١٩٨٣ ويعزى ذلك إلى زيادة حصة تصدير البترول المصرى للسودان حيث يمثل نحو ٣٦,٤٪ من جملة صادرات مصر للسودان فى عام ١٩٨٤، لكنها شـــهدت أنكماشا فى أعوام ١٩٨٥، ١٩٩٠ ثم عاودت إلى زيادتها عام ١٩٩١ .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF THE ARAB RESEARCH AND STUDIES
مصر اتحاد المجلس العربية

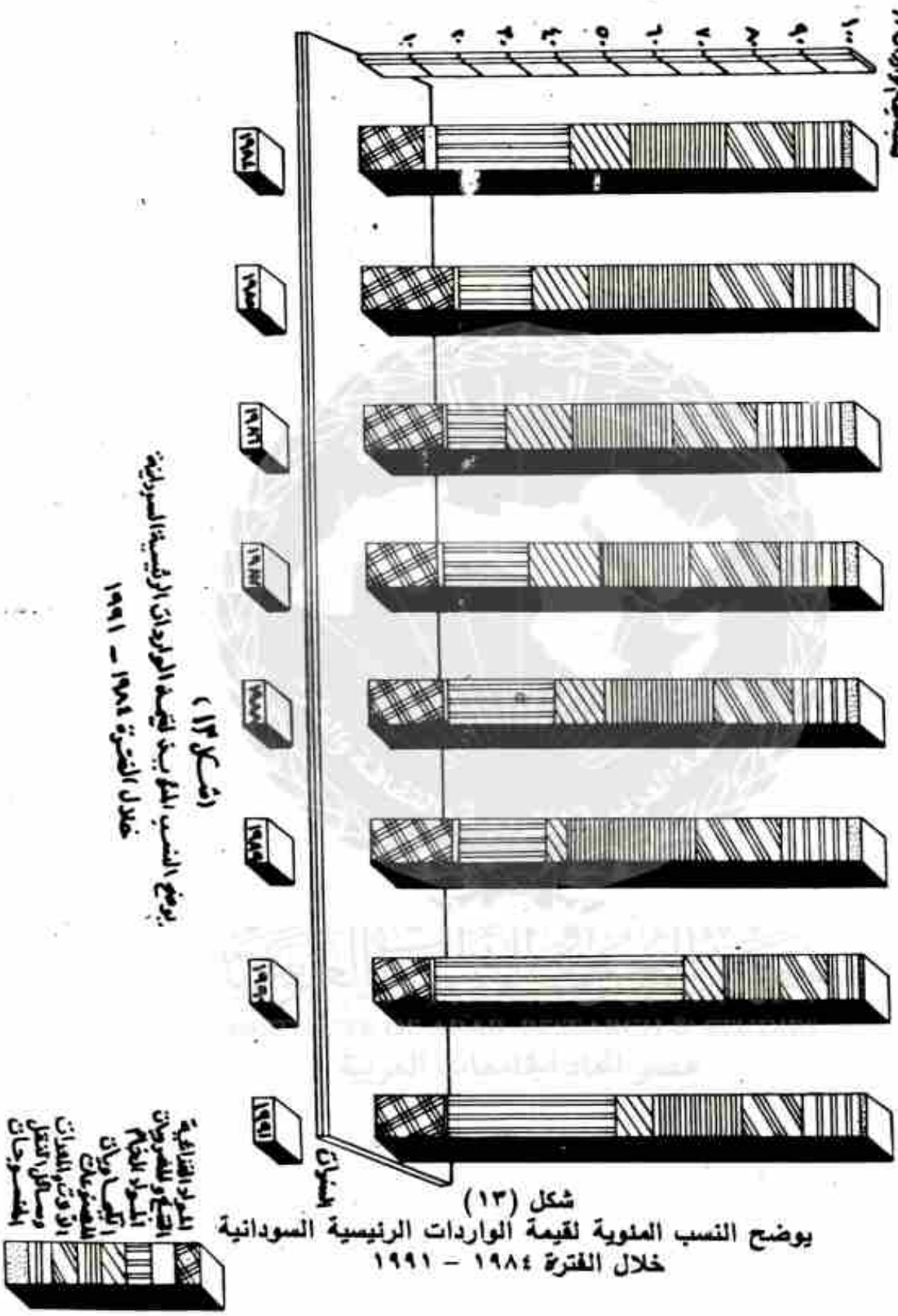

شكل (١٣)
يوضح النسب المئوية لقيمة الواردات الرئيسية السودانية
خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١

جدول رقم (٥) يوضح الأهمية النسبية للمصدرين الرئيسيين للواردات السودانية ومتوسطاتها خلال الفترة ١٩٨٤ / ١٩٩١ ٪ (١)

الاعوام / البيان	الترتيب	٩٨٤ ٪ ١	٩٨٥ ٪ ١	٩٨٦ ٪ ١	٩٨٧ ٪ ١	٩٨٨ ٪ ١	٩٨٩ ٪ ١	٩٩٠ ٪ ١	٩٩١ ٪ ١	متوسط الفترة ٪
دول السوق الأوربية م	١	٣٦,٦	٤٠,٢	٤١	٣٤,٧	٣١,٩	٣٢,١	٢٢,٦	٣١,١	٣٣,٨
المملكة العربية السعودية	٢	١٦,١	١٦,٣	١٤,٩	٢٠,٤	١٥,٣	١٣,٤	٢٣,٥	١١,٤	١٦,٤
الولايات المتحدة الامريكية	٤	٦,٩	,٧	٧,٧	٩,٣	٨,٩	٥	٥,٤	١,٤	٦,٥
اليابان	٦	٣,٢	٥,١	٧,١	٧,٤	٣,٧	٧	١,٨	٤,٢	٤,٩
بقية دول غرب أوروبا	٨	٤,٦	٣,١	٣,٢	٣	٤,٩	٣,١	١,١	٢,٥	٣,٢
بقية دول شرق أوربا	١٠	٤	٢	٢,٦	١,٨	٢	٢,١	١,٥	١,٢	٢,١
الصين	٩	٢	٢,٥	٢,٨	١	٤,٧	٤	٠,٤	٣,٦	٢,٦
مصر	٧	٣,١	١,٨	٤,٢	٦,٥	٣,٤	٣,٣	١,٨	٥,٧	٣,٧
الهند	١١	١,٩	١,٦	٢,٢	٠,٩	١	١,٣	٠,٧	١,٩	١,٥
الاتحاد السوفيتي	١٣	٠,١	–	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٦	–	–	٠,٢
دول أخرى	–	١٠,٤	١٣,٧	٩	٩,٧	٩,٨	١٥,١	٥,٩	٦,٥	١٠
بقية الدول العربية	٣	١٠,٦	٦,١	٤,٤	٣	١٠,٨	٨	٧,٨	٦,٣	٧,٢
يوغسلافيا	١٢	,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٥	,٨	٢	٠,٨	٠,٧	٠,٨
بقية أفريقيا	١٢	–	–	–	١,٧	٢,٥	٣	٢,١	٢,٦	١,٤
ليبيا	٥	–	–	–	–	–	–	٢٤,٦	٢٠,٩	٥,٧
الجملة	٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) المصدر : جمعت وحسبت من :
- بنك السودان (١٩٨٩) : احصائيات التجارة الخارجية، ، الخرطوم .
- العرض الاقتصادى للسودان (١٩٨٦) ، الخرطوم .
- العرض الاقتصادى للسودان (٩١ / ١٩٩٢) ، الخرطوم .

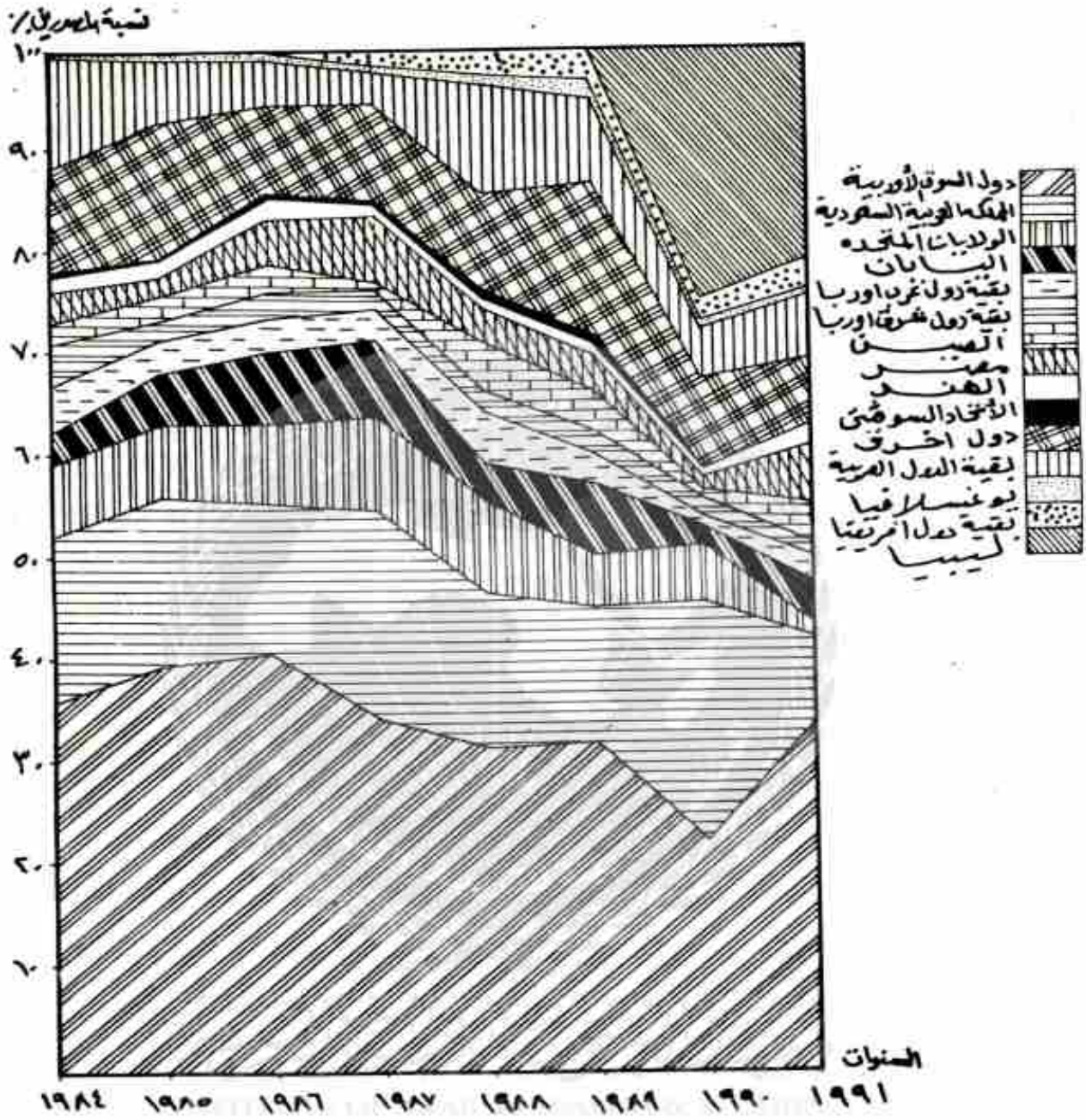

(شكل ١٤)

يوضح النسب المئوية للمصدرين للواردات السودانية

خلال الفترة ١٩٨٤- ١٩٩١

شكل (١٤)

يوضح النسب المئوية للمصدرين للواردات السودانية

خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١

حادى عشر : الاتفاقيات التجارية

كثيرا ما تعقد دولة ما اتفاقيات تجارية مع دول أخرى تعرف باسم الاتفاقيات الثنائية ، وذلك بغرض دفع وتنشيط عمليات التجارة بينهما ، وبموجب هذا العمل بين كافة الدول يتيسر الحصول على احتياجات كل منها ، بل وتساعد على تسويق منتجاتهما ، والعمل على تسهيل اجراءات الدفع بينهما ، ولعل أهم ما يميز الفترة ٨٤ / ١٩٩١ فيما يختص بالسودان وتعاملها مع الدول هو وجود اتفاقيات ثنائية مع كل من الأردن ويوغسلافيا وليبيا وتركيا فضلا عن اتفاقية التجارة والدفع المبرمة مع مصر فى عام ١٩٦٥ ،والتى جددت فى ٢٦ يناير عام ١٩٨٥ ثم جددت مرة أخرى عام ١٩٩١ بتوقيع البروتوكول التجارى بين البلدين . وفيما يلى نقدم عرضا لأهم الاتفاقيات التجارية الثنائية .

١ - الاتفاقية الثنائية بين السودان والجماهيرية الليبية

تم التوقيع على اتفاق جمركى بين البلدين فى ديسمبر ١٩٨٥ وذلك فى طرابلس ، ويبلغ حجم البروتوكول التجارى بين البلدين خلال عام ١٩٩١ بنظام الصفقات المتكافئة حوالى ١٠٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين ، وتم بموجب هذا الاتفاق تصدير منتجات سودانية للجماهيرية الليبية أهمها القطن والتوابل واللحوم الحية والمذبوحة وزيت عباد الشمس ولبان البخور والكركدية والفول السودانى والسمسم بالاضافة إلى الخضر والفاكهة والجلود .

بينما شمل الاتفاق تصدير منتجات ليبية للسودان أهمها منتجات النفط والبتروكيماوية والزجاج والأسمنت والجير وحبيبات البلاستيك والكلور السائل والصودا الكاوية ومنتجات الحديد والصلب ومواد كيمائية ، وتعتبر هذه الاتفاقية خطوة رائدة من خلال أن تشمل تجارة السودان الخارجية دولا أفريقية أخرى حيث كانت حتى عصر قريب لا تشمل سوى جمهورية مصر العربية .

٢ – البروتوكول السودانى الاردنى

أبرم البروتوكول السودانى الأردنى عام ١٩٦٦ وتم تنشيطه عام ١٩٨٨ حيث بلغ حجمه ٦٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين ، حيث تشتمل سلع الصادرات السودانية للأردن على السمسم والذرة واللحوم الحية والمذبوحة والجلود ، فى حين يصدر الأردن للسودان الأدوية والأسمنت ومواد البناء ومدخلات الإنتاج الزراعى والصناعى . إلا أن موقف التنفيذ لم يأت بالمستوى المطلوب ، إذ بلغ التنفيذ الفعلى لعام ١٩٩١ حوالى ٤ مليون دولار مناصفة بين البلدين ويبدو أن لحرب الخليج أثر سلبى على التنفيذ (١) .

٣ – البروتوكول التركى

تم توقيع البروتوكول التركى السودانى عام ١٩٨٧ بغرض تنظيم وتنمية التجارة بين البلدين ، ومع ذلك واجه التنفيذ عدة عقبات منها عدم سداد السودان لما استحق من الغرض الدائرى البالغ ١٠ ملايين دولار عام ١٩٩١ .

٤ – البروتوكول اليوغسلافى السودانى

بدأت علاقة السودان بيوغسلافيا من خلال توقيع قرض قيمته ٥ ملايين دولار فى نهاية الخمسينيات ، وبحلول عام ١٩٨٦ تم التوصل إلى بروتوكول بين البلدين ، يقضى بتصدير أقطان سودانية ليوغسلافيا بما قيمته ٣٠ مليون دولار سنويا ، وبحلول عام ١٩٨٧ بلغ حجم البروتوكول حوالى ١٠٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين واتفق على أن تحدد قيمة التعامل بشكل سنوى على أن يشرف على تنفيذه من الجانب السودانى شركة الجزيرة ، ومن الجانب اليوغسلافى شركة چينكس .

وفى عام ١٩٩١ تم تعديل البروتوكول بين البلدين لتشمل سلع الصادرات السودانية ليوغسلافيا حب البطيخ والكركديه والجلود والفول والقطن والمولاس والحنة وخام الكروم فى حين تشمل سلع الواردات من يوغسلافيا للسودان معدات وآلات زراعية ومواد البناء وطلمبات المياه ومع ذلك فإن التنفيذ الفعلى لم يتم بالمستوى المطلوب ويقل فى مجمله عن ٢٥٪ من قيمة البروتوكول المتفق عليه .

---

(١) العرض الاقتصادى للسودان ٩١ / ١٩٩٢ ، ص ١٦٣

٥ – البروتوكول المصرى السودانى

فى عام ١٩٨٦ تم توقيع بروتوكول تجارى بين البلدين تم من خلاله رصد حوالى ٨١ مليون دولار حسابى للصادرات السودانية لمصر وحوالى ٩٦ مليون دولار حسابى رصدت للصادرات المصرية للسودان ويحلول عام ١٩٩١ بلغ حجم البروتوكول التجارى بين البلدين حوالى ٢٨٨ مليون (دولار حسابى) بواقع ١٢٩ مليون دولار للصادرات السودانية لمصر وحوالى ١٥٩ مليون دولار حسابى للصادرات المصرية للسودان ، على أن يخصص الفرق لسداد جزء من المديونية وبحلول إبريل عام ١٩٩٢ لم تبلغ القيمة الفعلية لصادرات السودان لمصر أكثر من ٤٣ مليون دولار حسابى بينما بلغت قيمة واردات السودان من مصر حوالى ٤١ مليون دولار حسابى بنسبة ٣٣,٣٪ ، ٢٥,٨٪ من حجم البروتوكول المتفق عليه .

وتعتبر الجمال والابقار الحية والمذبوحة والسمسم أهم صادرات السودان لمصر فى حين تشمل واردات السودان من مصر الأدوية والمنسوجات وعربات السكك الحديدية والمنتجات الكيميائية والأرز .

ويظهر من ذلك الدور الكبير الذى تلعبه العلاقات المكانية والتى ابسط مظاهرها يتمثل فى مزيد من الدفع لتجارة السودان الخارجية مع مصر فتعامل السودان مع الدول الواقعة جنوبه أمر ليس باليسير وبالتالى يتطلب ذلك دفعا لتجارة السودان بمعدلات أسرع مع جارتها مصر كما تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من البروتوكولات وقعت مع عدد كبير من الدول العربية والأفريقية المجاورة ومع الصين ولكنها غير سارية المفعول نظرا لارتفاع تكلفة الترحيل ، كما أن أغلب البروتوكولات المبرمة تقل القيمة الفعلية عند التنفيذ عن ٢٥٪ من القيمة المتفق عليها (١) .

إلا أنه لابد أن يؤخذ فى الاعتبار أن صادرات السودان عامة التى يمكن تصديرها إلى الأسواق العالمية بغرض الحصول على العملات الحرة اللازمة للسير قدما نحو التنمية تجد صعوبات كبيرة فى تسويقها ، فهو قطر شاسع المساحة ينقصه الكثير من البنية الأساسية والخدمات ويواجه صعوبات بالغة فى النقل والمواصلات والوقود ومن

---

(١) العرض الاقتصادى للسودان ٩١ / ١٩٩٢ ، ص ١٦٤

ثم يصبح اللجوء للاتفاقيات التجارية والبروتوكولات التجارية أهم الخطوات لتخطى تلك الصعوبات مما يتعين معه الاهتمام بها والعمل على الالتزام بتنفيذها فهى ضرورة ملحة تفرضها ظروف وطبيعة البلاد فى الوضع الراهن .

الخاتمة والتوصيات

ظهر من الدراسة أن السودان عانت ومازالت تعانى - كثيرا من المشكلات الناجمة عن الظروف الطبيعية والبشرية التى أثرت فى أهم موارد انتاجها النباتى والحيوانى وكمياته ، وقد انعكس ذلك بدوره على طبيعة وحجم الداخـل فى تجارته الخارجية خاصة فى ضوء ممارسته للأسـاليب التقليدية فى الإنتـاج والتى مازال يمارسها الكثير من سكانه .

وبصفة عامة فلا تعبر المساحات المنزرعة عن امكانات السودان إذ أن هذا التدنى فى الإنتاج والذى يؤثر على حجم صادراته السلعية إنما يأتى محصلة تضافر عامل طبيعى يكمن فى التذبذب والتفاوت فى كميات المطر مما يشير إلى أن السبب الرئيسى وراء عدم استقرار كميات صادراته السلعية يكمن فى طبيعة اقتصاديات الدول التى تبنى على انتاج المواد النباتية الأولية وما تشهده هذه المواد من عدم استقرار فى الأسعار العالمية .

فى حين يستورد السودان سلعا مصنعة تحتفظ بمكانتها فى ظل متغيرات الاسعار العالمية ، فهى تزداد اسعارها باستمرار مما يؤدى فى النهاية إلى حدوث خلل ويترك آثارا متفاقمة على ميزانه التجارى الذى يؤثر بدوره فى ميزان المدفوعات .

والواضح أن واردات السودان تتسم بالتنوع فى حين تأتى صادراته محدودة تقليدية تنحصر فى الانتاج النباتى والحيوانى ولعل الفجوة الكبيرة بين الواردات والصادرات أدت إلى زيادة معاناة السودان من التضخم الذى أدى إلى زيادة عرض النقود وما يترتب على ذلك من نقص فى السلع المعروضة .

ولعل الشئ الواضح والمؤكد هو أن السودان حتى الآن لم يستغل موارده استغلالا أمثل كنتيجة مصاحبة لعدم تعرفه الكامل على موارده الكامنة وإمكاناته الواسعة من المواد الخام وموارد المياه ، فاتساع مساحة السوادان لا تتفق مع أجهزة البحث والتنقيب لعمل مسح چيولوچى متكامل فضلا عن نقص التمويل الذى تنعكس آثاره على ضعف البنية الأساسية وارتفاع تكاليف الانتاج وعدم مساهمة اجزائه المتباعدة عن العاصمة بشكل فعال فى اقتصاديات السودان نتيجة ارتفاع اسعار ترحيل المنتجات إلى الأسواق .

وبالعرض السابق يمكن أن نوصي بما يلي :

١ - التوسع فى إقامة مشروعات الزراعة المروية والكشف عن مصادر الماء الجوفى لضمان استقرار الانتاج لزيادة قدرة الدولة على تصدير حاصلاتها الزراعية بكميات مناسبة .

٢ - الإسراع باجراء التجارب التى تتعلق بزراعة البن والشاى والأرز والتبغ والتى أثبتت الجوانب الفنية لها ملاء مة المناخ والتربة لهذه الأنواع بما يمكن أن يضيف قدرة تصديرية للسودان لها عظيم الفائدة فى الإسراع والدفع بتجارته الخارجية .

٣ - العمل على حل مشاكل الصرف وإدخال الميكنة الزراعية واستعمال الاسمدة واتباع نظام الدورة الزراعية كبديل لنظام ترك الأراضى بورا مع الاهتمام بتحسين وسائل الانتاج الزراعى والحيوانى طالما هو الأساس الذى تبنى عليه صادرات السودان وذلك من خلال مقاومة الأمراض والحشرات التى تسبب أضرارا بالغة بالانتاج والعمل على تقليل الفاقد باتباع تكنولوچيا التخزين وزيادة معامل تكثيف المحاصيل فى الأراضى المنزرعة . إلى جانب الضرورة التى تفرض إعادة النظر فى التركيب المحصولى والسياسة السعرية للمحاصيل .

٤ - العمل على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية من خلال تعريف وتزويد المستثمر بالمعلومات الكافية عن امكانات الاستثمارات فى السودان مع ضرورة توفير

الضمانات المالية والحصانة لأموال استثمارات المشاريع ومنح التسهيلات والاعفاءات لضمان انسياب رؤوس الأموال بعد القضاء على المشاكل الإدارية بإنشاء جهاز واحد يضم كافة الاجراءات .

٥ - الاهتمام بالصناعات القائمة على المواد الخام النباتية والحيوانية لأنها قادرة على خلق سوق محلية كبيرة لكثير من المحاصيل النقدية على أن يكون اساس قاعدة الانطلاق ربط الانتاج باحتياجات التصدير مع عدم اهمال الأسواق المحلية لأنها مفتوحة للمنافسة الخارجية من شتى الانحاء ولا يتأتى ذلك إلا بخلق كيان صناعى تكون أفضل سبله استراتيجية التركيز على قطاعات محددة على أن تأخذ شكل عناقيد دافعة على النمو تحقق انطلاقة رأسية فى قطاعات أخرى تكون السودان لها فيها ميزة نسبية وتحقق لها امكانية المنافسة لأن تكلفة الانتاج هى أساس مشكلة الصادرات السودانية نظرا لتواضع الكميات المنتجة وتذبذبها وبتكاليف مرتفعة لتزايد أسعار المدخلات الزراعية وأسعار النقل والترحيل والضرائب والزكاة والرسوم المحلية ومصاريف التمويل ومن ثم يكمن فى التصنيع الزراعى القضاء على هذه المشكلات .

٦ - تصبح الاجراءات المشار إليها ضرورة حتمية تفرضها طبيعة الظروف والاحداث العالمية بداية بمفاوضات بور جواى عام ١٩٨٦ بشأن تحرير التجارة فى سلع المناطق المدارية الحارة والتى يهم السودان أمرها ونهاية باتفاقية الجات بغرض تحرير التجارة الدولية مما سوف يؤدى إلى انخفاض اسعار عدد كبير من السلع الزراعية فى الأسواق العالمية بسبب الدعم الذى تقدمه الدول الصناعية لمزراعيها ومصدريها مما يؤدى إلى قلة العائد من صادرات الدول النامية ومنها السودان إلى جانب تذبذب أسعار السلع الزراعية فى الأسواق العالمية الذى سوف يؤدى إلى عدم استقرار العائد من صادرات الدول النامية وذلك يرجع إلى الفوائض الزراعية للدول الصناعية ويدعو ذلك إلى ضرورة أن يتغلب السودان على صورة أثر التغيرات السنوية للمساحة على الانتاج والتى تفوق أثر التغيرات السنوية للغلة الفدانية على الانتاج ويمكن أن يقود ذلك السودان لمزيد من التعاون مع جارته مصر ويكون ذلك العمل بمثابة بارقة أمل فى وجه تجارته الخارجية .

١ - المصادر العربية

أولا كتب :

١ - فليب رفله ، العلاقات التاريخية والاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢ - محمد العوضى جلال الدين ، محمد يوسف أحمد ، الهجرة الوافدة إلى والهجرة الداخلية فى السودان مجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية المجلس القومى للبحوث دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ١٩٧٩ .

٣ - محمد صبقى الدين أبو العز وآخرون : الموارد الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٨ .

٤ - محمد عبدالغنى سعودى : السودان ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٥ .

٥ - محمد محمود الصياد ، محمد عبدالغنى سعودى ، السودان ، دراسة فى الوضع الطبيعى والكيان البشرى والبناء الاقتصادى ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٦ .

٦ - منصور الراوى : التكامل الاقتصادى ، دراسة تحليلية فى التكامل الاقتصادى فى العالم والوطن العربى ، بغداد ١٩٨٥ .

٧ - مهدى أمين التوم : مناخ السودان ، مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ .

ثانيا مطبوعات حكومية خاصة بجمهورية السودان :

١ - تقرير الأمانة العامة لشئون السودان بمصر ، الزراعة فى السودان ، غير منشور ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٧٩ .

٢ - العرض الاقتصادى للسودان ، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى ، أعوام ٨٤

/ ١٩٨٥ ، ٨٥ / ١٩٨٦ ، ٨٨ / ١٩٨٩ . ٩١ / ١٩٩٢ ، الخرطوم .
٣ – بنك السودان ، احصائيات التجارة الخارجية أعوام ٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، الخرطوم .

ثالثا مقالات وتقارير منشورة :

١ – محمد جمال سيد أحمد ، العلاقة بين المناخ والتوسع الزراعى فى السودان ، المجلة الزراعية ، العدد السادس ، السنة ٣٤ ، يونيو ، القاهرة ، دار التعاون للطبع والنشر ، ١٩٩١ .
٢ – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، السكان فى الوطن العربى، عمان ١٩٨٠ .
٣ – منظمة العمل العربية ، ندوة استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية ، بغداد . ٤ – ٦ ديسمبر ١٩٨٢ .

٢ – المصادر الاجنبية

(1) African Statistical year book, part 1. North Africa, United Nations, 1992 .
(2) Bank of Sudan, Khartoum, December, 1986 .
(3) Demographic year book, United Nations, 1985 .
(4) F. A. O. Statisics Series, No. 63, FAO Trade year book, VOL 38, 1984.
(5) F. A. O. Trade year book, VOL 54, Rome, 1992 .
(6) Statistical year book, United Nations, 83 / 1984 .
(7) The Democratic Republic of the Sudan, The six year plan of economic and social development, 77 / 1983, Vol 2, Ministry of National planning, Khartoum, April, 1977 .
(8) Third population Census, 1983, by Area Council and peoples councils, khartoum, 1983 .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد المجامع العربية